

PROVISIONAL

A/43/PV.44
11 November 1988

الجمعية العامة



ARABIC

الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(السلفادور)	السيد ميذا (نائب الرئيس)	: <u>شم</u>
(الأرجنتين)	السيد كابوتو (الرئيس)	: <u>شم</u>

- الحالة في كمبوتشيا [٢٣] (تابع)

- (أ) تقرير الأمين العام
(ب) مشروع قرار
(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقَّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠البند ٢٣ من جدول الاعمال (تابع)الحالة في كمبوتشيا(أ) تقرير الأمين العام (A/43/730)(ب) مشروع القرار (A/43/L.12)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/43/766)السيد بنونه الوريدي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن

المناقشة الحالية في الجمعية العامة حول الحالة في كمبوتشيا تجري في مناخ يتسم بروح جديدة من الانفتاح في العلاقات الدولية وبانتعاش دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات بالطرق السلمية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومرة أخرى تتناول الجمعية العامة ، كما فعلت على مدى عشر سنوات تقريبا ، مسألة الحالة في كمبوتشيا من أجل أن تقيم نتائج الجهود التي بذلت منذ الدورة السابقة ، وتسجل أي تقدم محرز ، وتتوخى الوسائل التي يمكن استخدامها للتعجيل بالتسوية السلمية لهذا الصراع .

ولعلكم تذكرون أن الجمعية العامة جددت التأكيد بقرارها ٣/٤٢ على المبادئ الأساسية التي ينبغي أن تستخدم كمبادئ توجيهية في البحث عن حل سياسي شامل لهذه المشكلة ، وأشارت إلى السبل والوسائل التي من شأنها أن تسهم في إيجاد مثل هذا الحل . وقد أعرب المجتمع الدولي بالفعل ، بتصويته بأغلبية ساحقة تأييدا لهذا القرار ، عن الحاجة إلى انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، واستعادة ذلك البلد لاستقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية ، واحترام حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره بنفسه بحرية دون تدخل خارجي .

وبالإضافة إلى ذلك ، طلبت جمعيتنا إلى اللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا وإلى الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة جهودهما من أجل الإسهام في إيجاد تسوية سياسية شاملة لهذه المسألة . ولاشك في أن كل الجهود المبذولة منذ الدورة الثانية والأربعين قد ولدت آفاقا مشجعة تبشر بحل سياسي شامل لهذه المشكلة .

وعلى وجه الخصوص ، لابد أن نسجل مع الارتياح أنه قد عقد اجتماع غير رسمي للمرة الأولى بحضور جميع الأطراف الكمبوتشية وفييت نام والبلدان المعنية الأخرى في المنطقة . وهذا الاجتماع الذي عقد في بوغور باندونيسيا في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ قد مكن المشاركين من مناقشة جميع جوانب المشكلة . وهذا التطور المشجع في حد ذاته ما كان له بالتأكيد أن ينجح لولا الالتزام الثابت والراسخ لبلدان رابطة أمم وشعوب جنوب شرقي آسيا بإيجاد حل سلمي ومشرف للمشكلة . ونأمل أن يؤدي استمرار هذه العملية وتدعيمها الى حدوث طفرة هامة في الحالة ، ولذا فإن هذا الاستمرار والتدعيم يستاهلان تشجيع الجمعية .

إن الكفاح المشروع الذي خاضه الشعب الكمبوتشي لاستعادة حريته واستقلاله يدين بالكثير للأنشطة المتعددة الأوجه للأمم المتحدة ، وخاصة الجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام . وتقديره الأخير المتصل بالحالة في كمبوتشيا يعلمنا بما طرأ من تقدم على بعثته للمساعي الحميدة فيما يتعلق بصياغة عدد من الاقتراحات التي قدمت الى الأطراف الكمبوتشية الأربعة وفييت نام وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبلدان الرابطة .

وفيما يتعلق بالبعد الانساني - وهو أكثر أبعاد المشكلة إشارة للأسى - فإننا نسجل مع الارتياح أثر أنشطة المعونة المنسقة بإشراف الأمين العام على آلاف اللاجئين في مملكة تايلند .

وبفضل المساعدة السخية التي تقدمها البلدان المانحة والوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الانسانية ، لاتزال البلدان المجاورة لكمبوتشيا تواصل تقديم المساعدة للآلاف من اللاجئين الكمبوتشيين ، في انتظار التوصل الى إيجاد الظروف اللازمة لإعادة توطينهم بصورة طوعية ونهائية .

واللجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا بدورها تظطلع بنجاح بالولاية الموكولة اليها بغية تيسير إجراء الحوار فيما بين كل الأطراف . ونسود أن نشيد إشادة حارة في هذا المقام بالسفير ماسامبا ساري ، على التفاني والشعور

بالمسؤولية اللذين أبداهما باستمرار أثناء الفترة التي كان فيها رئيسا للجنة المخصصة .

ونحن على اقتناع بأن السفيرة أسا كلود دياللو ستتولى رئاسة اللجنة المخصصة في السنوات القادمة بنفس القدر من المهارة والنجاح .

إن موقف المملكة المغربية من هذه المسألة واضح كل الوضوح . فهو يجسد إخلاصنا لمبادئ الميثاق ، وخاصة تلك المبادئ المتصلة بالسلامة الاقليمية للسود ، وبالتسوية السلمية للمنازعات وحق الشعوب في أن تقرر مستقبلها دون تدخل خارجي ، أيا كان شكله أو مصدره أو مآربه .

ويؤيد بلدي عودة قيام كمبوتشيا المستقلة والديمقراطية وغير المنحازة . ونحن نؤيد في هذا الصدد كل جهد مبذول يرمي الى تقريب المواقف وخلق مناخ من الثقة في المنطقة ورعاية تنمية كل شعوب المنطقة في إطار علاقات سلمية ومتناغمة .

السيد فليمنغ (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بينما

تنظر الجمعية في الحالة السائدة في كمبوتشيا ، يود وفد بلادي أن يذكر بما ذكره الامين العام في تقريره الاخير (A/43/730) . لقد ذكر الامين العام أنه منذ صدور تقريره لعام ١٩٨٧ بشأن الحالة في كمبوتشيا ، بدأت الاطراف الكمبوتشية وغيرها من البلدان المعنية عملية حوار يبدو أنها عازمت على المضي فيها الى أن يتم الاتفاق على إطار للتسوية السياسية الشاملة . وقال إن هذا التطور مشجع ، ويؤكد أن جميع الاطراف تبدي اهتماما بالابتعاد عن سبيل المواجهة العقيمة والمطولة وبالسعي الى حل سياسي عن طريق المفاوضات الحقيقية والتنازلات المتبادلة .

وكما ذكر الامين العام أنه بينما لاتزال هناك قضايا مضمونية بدون حل ، إلا أنه على اقتناع بأن توافر النية الحسنة لدى كل الاطراف المعنية وقيامها بالتعاون النشط سيجعل من الممكن إحلال السلم في كمبوتشيا في إطار زمني معقول . وهذا من شأنه أن ينهي المعاناة الهائلة التي لحقت بشعوب جنوب شرقي آسيا منذ فترة طويلة ، فتمكن بذلك من التطلع الى مستقبل أكثر استقرارا ورخاء .

لقد أشلج صدر وفدي ما ذكره الأمين العام . ويحدونا الأمل الصادق في أن تسحب الحكومة الفييننامية كل قواتها من كمبوتشيا في أسرع وقت ممكن ، بحيث يتمكن الشعب الكمبوتشي الذي طال أمد معاناته من البدء في إعادة بناء بلده الذي مزقته الحرب . وفي هذا الصدد ، تتابع سانت لوسيا باهتمام كبير إعلانات فييت نام بشأن انسحاب قواتها من كمبوتشيا . وتأمل ألا تكون هذه الإعلانات مجرد دعاية سياسية ترمي إلى تضليل الرأي الدولي . ويسارع وفدي فيضيف أنه قد يكون من الضروري توفير شكل من أشكال الإشراف المستقل للتأكد من أن انسحاب القوات يسير حسب الترتيبات المتفق عليها .

وفي نفس الوقت ، يعتبر وفد بلادي أن مجرد انسحاب قوات الاحتلال ليس كافياً . ذلك إن عقدا من الاحتلال الأجنبي قد أسفر - ضمن أمور أخرى - عن العديد من التغييرات داخل كمبوتشيا ، ومنها على سبيل المثال التعبئة المسلحة لمعظم المواطنين الكمبوتشيين . وعند مغادرة القوات الأجنبية كمبوتشيا لابد من اتخاذ خطوات للحد من الغرض وغياب النظام . وبالنظر إلى السجل الفظيع لانتهاكات حقوق الإنسان ولوجود مجموعات مسلحة مختلفة من الكمبوتشيين ، يجب تحديد تدابير كافية في هذا الصدد .

وعلى ذلك فإن ما نحتاجه هو أساس لإطار عملي ودائم للسلم . وإذا لم يتوافر هذا الإطار لن يستتب السلم ولا الأمن في كمبوتشيا ، ولن يكون هناك إلا مزيد من الصراع وإراقة الدماء . وان التجارب التاريخية التي مر بها الشعب الكمبوتشي لتؤكد أن هذا ليس مجرد تخمين متشككين ومتشائمين . فحتى في أفغانستان لم تتوقف إراقة الدماء بعد إبرام اتفاق السلام . ولا ينبغي أن يتقاعس المجتمع الدولي عن النهوض بمسؤوليته الأدبية في المراحل الأخيرة المفضية الى مفاوضات السلام في كمبوتشيا . لهذا فمن واجب منظماتنا الحبيبة أن تواصل ممارسة سلطاتها وضغوطها المعنوية الدولية على جميع الأطراف المعنية في هذا الصراع بحثا عن أفضل الترتيبات لتجنب مزيد من الفوضى وإراقة الدماء في كمبوتشيا .

ويوصي وفد بلادي في هذا الصدد جميع الدول المحبة للسلم الاعضاء في هذه المنظمة باعتماد مشروع القرار A/43/L.12 المتعلق بالحالة في كمبوتشيا . إن مشروع القرار هذا يؤكد من جديد على نحو لا لبس فيه الموقف الراسخ الذي تتخذه الجمعية العامة منذ تسع سنوات ، والمتمثل في دعوة الفيتناميين الى وضع حد لاحتلالهم غير الشرعي لكمبوتشيا . فهو يطالب بانسحاب القوات الفيتنامية من ذلك البلد الذي مزقته الحرب ، باعتبار ذلك مبدأ رئيسيا لم يتركه مشروع القرار موضع مساومة . هذا بالإضافة الى أن المبدأ الثاني الذي حرصت هذه المنظمة دائما على دعمه نيابة عن شعب كمبوتشيا ، وهو مبدأ الحق في تقرير المصير ، مرسخ بقوة في مشروع القرار هذا . وإن الحفاظ على هذين المبدأين الأساسيين في مشروع القرار ليستحق وحده التأييد الكامل من الدول الاعضاء كافة . كما أن مشروع القرار في الوقت ذاته يحدد العناصر الضرورية للتسوية السلمية الدائمة في كمبوتشيا ، ولإيجاد المناخ المؤاتي الذي يسمح للشعب الكمبوتشي بتقرير نوع الحكومة والنظام الجديد الذي يريده لبلده .

على هذا النحو تتجاوز قيمة مشروع القرار هذا مجرد إعادة التأكيد على المبادئ والمثل النبيلة المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة . فقد أفصح بصورة محددة عن الخطوات المطلوب اتخاذها لضمان الانسحاب الحقيقي للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وممارسة شعبها لحق تقرير المصير .

إن فظائع عمليات الإبادة الجماعية التي عاشها الشعب الكمبوتشي في الماضي القريب مازالت ماثلة في أذهان الأمة الكمبوتشية بأسرها والرأي العام العالمي بشكل عام . وبما أن هذه الجمعية العامة تدين على نحو دائم وثابت انتهاكات حقوق الإنسان في كل ركن من أركان العالم ، فلا بد لها أيضا أن تظل على التزامها الراسخ بالحيلولة دون تكرار تلك السياسات والممارسات الإبادية ، سواء كانت ترتكبها قوة داخلية أو دولة أجنبية . ومن دواعي ارتياح وفدي البالغ أن يلاحظ أن نداءات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة ، الداعية الى حماية الشعب الكمبوتشي من تكرار مذبحه الماضي الجماعية ، لم تذهب إدراج الرياح . إن القلق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء سياسات وممارسات الإبادة التي شهدتها الماضي لا يمكن أن تكون موضع استخفاف من جانب أولئك الذين يدعون أن الإشارة في مشروع القرار الى تلك الفظائع تعد بمثابة تدخل في الجانب الداخلي من الصراع الكمبوتشي . وينبغي أن تؤيد هذه الجمعية العامة مشروع القرار تأييدا تاما ، وألا تسمح لمثل هذه الحجة بأن تصرف الدول الاعضاء عن التزاماتها ومسؤولياتها الادبية . إن كل هذه الخسائر فسي الارواح لا يجب أن تضيع هباء .

وأخيرا ، يناشد وفد بلادي فييت نام والاطراف الكمبوتشية والبلدان الاخرى المعنية ألا تسمح للفرصة التي أتاحها المناخ الجديد السائد في العلاقات الدولية بأن تغفل دون النهوض بقضية السلم في كمبوتشيا بصفة خاصة وفي جنوب شرقي آسيا بشكل عام . إن عملية التغير في الحوار قد اكتسبت دفعة قوية ، وعمليات الامم المتحدة لحفظ السلم أسفرت عن هدنة في الصراع المسلح الدائر في أفغانستان وبين إيران والعراق . وأميننا العام يتابع بنشاط مبادراته السلمية في ناميبيا والصحراء الغربية . ولم يعد من الفطنة السياسية أن يتخذ أي بلد مسار المواجهة . فهذه فرصة نادرة لتحقيق السلم العالمي يتيحها تلاقي المصالح والتطورات التاريخية في عالمنا الذي يزداد تكافلا يوما بعد يوم . إننا مدينون لأطفالنا وأطفال أطفالنا بأن نرعى هذه الإمكانيات المتاحة للسلم كي نبلغ بها أقصى ما يمكن أن تحققه .

السيد كيرش (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الاعوام الماضية كنا نشارك في مناقشة المسألة الكمبودية بإحساس بالتشاؤم . فلم يكن هناك ما يشغل بال كندا بالنسبة لمنطقة جنوب شرقي آسيا أكثر من احتلال فييت نام المستمر لكمبوديا . أما هذا العام فإننا نخاطب الجمعية العامة بإحساس بالأمل ، حتى وإن لم تكن الظروف في كمبوديا - ضحية التمزق والدمار - قد تغيرت كثيرا . وهناك تغييرات ملحوظة حدثت في المجال الدولي ، وبخاصة فيما يتعلق بالسلم والامن . فقد شهدنا تقدما ملموسا ومثيرا نحو التسوية السلمية في عدد من الصراعات الإقليمية . إلا أن بعض هذه النزاعات ، بما فيها النزاع في كمبوديا ، لا يزال يتحدى شجاعتنا وقدرتنا الخلاقة . ولكن النجاح الذي تحقق فعلا يدعونا الى التفاؤل ويشجعنا على البحث عن حلول ذات مغزى .

وفي ظل هذا المناخ العالمي المؤاتي ، نستمد التشجيع من تطورات إيجابية محددة حدثت في المنطقة في العام الماضي . فهناك بوادر مشجعة بالنسبة لتحركات فييت نام في كمبوديا ، وهو ما يتضح من إعلان سحب القوات الفيتنامية بحلول عام ١٩٩٠ ، والخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الصدد . ونحن نرحب باجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام ، والذي حضرته الاطراف الكمبودية الرئيسية ووزراء خارجية البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفييت نام ولاوس .

وإننا نشني على الإعداد الدقيق الذي جرى قبل ذلك الاجتماع ، وعلى الدعم الكبير الذي قدمه وزير الخارجية الاندونيسي السيد الاتاس ، والتوجيه الإيجابي الذي قدمته دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للتوصل الى تسوية سياسية .

وكما قال السيد جوكلارك وزير الشؤون الخارجية الكندي في أعقاب اجتماع جاكرتا غير الرسمي :

"فإن الحكومة الكندية تشعر بسرور لأن جميع المشاركين اتفقوا على ضرورة استمرار عملية محادثات جاكرتا غير الرسمية . ونحن نرحب بتشكيل لجنة عمل ذات مستوى رفيع لدراسة جوانب محددة من التسوية السياسية ، وإعداد توصيات بشأن عقد اجتماع متابعة ، وإنني أعتقد أن توفر الإرادة السياسية والإخلاص لدى جميع الأطراف يجعل من الممكن الآن القيام بعملية حقيقية" .

إن الحوار الذي دار بين الأمير نورودوم سيهانوك والسيد هون سين خلال العام الماضي دليل آخر على البحث عن تسوية دائمة وعادلة للمشكلة الكمبودية . وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييد كندا القوي للجهود التي يبذلها الأمير سيهانوك لكسر الجمود وإحراز تقدم ملموس . وقد أوضحت أطراف أخرى معنية من خارج المنطقة استعدادها لمساعدة وتشجيع العملية التفاوضية بمبادرات ترمي الى تحقيق تسوية حقيقية لكمبوديا .

ونحن نعترف في هذا الشأن بالجهود النشطة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص ، السيد رفيع الدين أحمد ، باستخدام مساعيها الحميدة للبحث عن حل سياسي شامل لهذه المشكلة .

كل هذه العوامل تعطينا إحساسا بالتفاؤل إذا ما قورنت بالماضي : السنوات الطويلة لذلك الاحتلال الفييتنامي ، ومحاولاتهم فرض حل عسكري ، والجمود السياسي الذي ترتب على ذلك . بيد أننا عندما ننظر الى الحالة اليوم ، نجد كمبوديا لاتزال محتلة بقوات أجنبية . وكندا ترى ذلك أمراً غير مقبول . ولانزال ننتظر تنفيذ ما اعتزمته فييت نام من سحب جميع القوات ، وإن كنا نجد أن الخطوة الاولى التي اتخذت في هذا الاتجاه مشجعة .

ويجب علينا أيضا أن نعتزف بأنه رغم الطابع الفريد الذي اتسم به اجتماع جاكرتا غير الرسمي في شهر تموز/يوليه ، فإنه لا يشكل سوى مناقشات أولية وخطوة أولى مبدئية . وإن إجراء مناقشات أكثر تفصيلا على مستوى رسمي كتلك التي أجريت في جاكرتا في الشهر الماضي ، ثم عقد اجتماع في نهاية الأمر على مستوى سياسي رفيع ، من الشروط المسبقة لإحراز مزيد من التقدم . وعلى ذلك فإنه لاتزال توجد عقبات كبرى ينبغي التغلب عليها قبل أن يمكن التوصل الى تسوية سياسية في كمبوديا .

وكندا إذ يحدوها الأمل في التغلب على تلك العقبات ، لاتزال تؤيد منذ سنوات عديدة الجهود النشطة التي توجهها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للقيام بعملية سلام حقيقية . ونحن نشاطر تلك البلدان في سعيها الى التسوية السياسية الشاملة التي تمس إليها الحاجة للمشكلة الكمبودية . والعناصر الرئيسية لتلك التسوية واضحة ؛ أولها ، وقبل كل شيء ، انسحاب جميع القوات الفيتنامية ، الذي يجب أن يجري في إطار تلك التسوية السياسية الشاملة . ويجب أن يكون ذلك مصحوبا بوقف كل صور التدخل الخارجي ، إذ أن ذلك عامل نعتبره ضروريا لتحقيق السلام لكمبوديا .

ونحن نؤيد بقوة أيضا تشكيل حكومة كمبودية للمصالحة الوطنية ، تتألف من مختلف المجموعات السياسية الكمبودية .

وأخيرا ، يجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لضمان التأييد الخارجي وتشجيع إعادة فرض السلام والاستقرار في المنطقة .

وإذا ما اتخذت تلك الخطوات معا ، فإن من شأنها أن تؤدي الى تسوية شاملة وسلمية ؛ تسوية تتضمن إستعادة استقلال كمبوديا والحفاظ عليه ، وإعادة تأكيد حق شعب الخمير في تقرير مستقبله ، وضمان عدم التدخل وعدم التداخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا المستقلة من جانب جميع الدول الأعضاء . وكندا تأمل في أن تتمكن المجموعات المختلفة الآن في كمبوديا من العيش معا في وئام في كمبوديا جديدة . ولا يسعني أن أترك موضوع مستقبل كمبوديا دون الإعراب عن تأييد كندا القوي للبناء الذي يوجه في مشروع القرار المعروض علينا بعدم العودة الى السياسات والممارسات

التي اتبعت في الماضي القريب والتي قوبلت بإدانة عالمية . إن الكنديين يتذكرون بفرغ تاريخ البؤس البشري الذي شهدته كمبوديا في الماضي . ونحن نبغض الجرائم والفظائع التي ارتكبت في ظل نظام بول بوت . ولايزال الخراب الذي حل بكمبوديا نتيجة اتباع تلك السياسات الماضية يمثل عبئا على الضمير الجماعي للمجتمع الدولي . ولذلك فإن مسؤوليتنا الجماعية هي ضمان عدم العودة الى تلك الانتهاكات المارخة لحقوق الإنسان التي وقعت في كمبوديا . إن علينا التزاما بضمان تمسك الحكومات المستقبلية في كمبوديا بحقوق الإنسان الأساسية للشعب الذي تحكمه كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة . وهذه المسؤولية لا يمكن تجاهلها . إنها مسألة تحظى باهتمام دولي مشروع وحقيقي . وهي أيضا ، في نظرنا ، تمثل جانبا هاما من أية تسوية دائمة .

وعلى المدى القصير ، كان هذا الإحساس بالمسؤولية نفسه هو الذي أدى بكنندا الى تقديم معونة مستمرة للاجئين الخمير في تايلند . ولايزال اصدقائنا في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا يتحملون وطأة الهجرة الجماعية المستمرة التي تفرض أعباء ثقيلة على مجتمعاتهم . ونود أن نشكر حكومة تايلند الملكية على توفير الملجأ للعديد من اللاجئين الخمير وتشجيعها لهم على مواصلة جهودهم . وإعرابا عن تأييدنا ، قدمت كندا عشرات الملايين من الدولارات لمساعدة اللاجئين في بلدان الملجأ الأول تلك ، كما قدمت مزيدا من الدعم الإنساني لعناصر حكومة الائتلاف لكمبوديا الديمقراطية . ووجد أكثر من ١١٧ ٠٠٠ لاجئ من تلك المنطقة ملجأ في كندا منذ عام ١٩٧٥ . وينتظر المزيد هذا العام ومرة أخرى في عام ١٩٩٠ .

ونحن إذ نقول هذا نعترف بأن الاختيار الأول لشعب الخمير ليس هو العثور على ملجأ آمن في كندا أو في أي مكان آخر . وإنما أملهم هو في الرجوع الى ديارهم في كمبوديا يسودها السلم والعدل والحرية . وهذا هو أمل كندا بالنسبة للشعب الكمبودي أيضا . وعملا على تحقيق هذه الغاية ، تؤيد كندا جهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لإيجاد تسوية سياسية دائمة تحمل الى شعب الخمير كل ما يستحقه من السلم والعدالة والرخاء والحرية ، والحل الذي يجنبه الاحتلال الاجنبي والتدخل والفظائع التي تعرض لها في الماضي .

بهذه الروح ، كان من دواعي الشرف لكندا ، كما حدث في السنوات الماضية ، أن تشارك ٦٣ دولة عضوا أخرى في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة الآن . ونحن نرحب بالعناصر الجديدة التي أدخلتها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا على النص هذا العام ، لأنها تبرز الشواغل المحددة التي يعرب عنها المجتمع الدولي . وكندا من جانبها ترى في هذا القرار العناصر التي تدعو إليها الحاجة للتوصل إلى تسوية شاملة لكمبوديا ، إذا ما طبقت في مجموعها .

لقد بدأ هذا البيان بالتعبير عن التفاؤل وبنفس هذه الروح البناءة أود أن أختتم بياني . اننا نوافق على النتائج التي توصل اليها الأمين العام والواردة في تقريره بشأن الحالة في كمبوتشيا . وتعتبر عملية الحوار بين الأطراف الكمبوتشية والبلدان الأخرى المعنية تطورا مشجعا . وتشارك كندا مع غيرها في تأييد مشروع القرار المعروف علينا باعتباره وسيلة لتشجيع ذلك الحوار لبناء كمبوديا المستقلة في السنوات القادمة .

السيد سيسيلو (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مرور الوقت لا يروي ظمأ الشعب الكمبوتشي الى التحرر من الاحتلال الاجنبي . فمنذ أكثر من تسع سنوات تحرم قوات الاحتلال شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه الأساسي في تقرير المصير ومن السير بكرامة الحرية على أرض وطنه . ولمدة تسع سنوات يرفض قادة القوات الاجنبية الاعتراف بالنداءات المتكررة للمجتمع الدولي ، التي عبر عنها في التأييد المتزايد لقرار الأمم المتحدة بشأن كمبوتشيا ، بمنح الشعب الكمبوتشي حقوقه وحرياته الأساسية .

وأخيرا لاح بعض الأمل في الأفق . وقد تشجع وفدي بالتقرير الأخير للأمين العام بشأن الحالة في كمبوتشيا . فالأمين العام يذكر أن هناك بعض دلائل التحرك التي تؤكد وجود مصلحة لدى جميع الأطراف للسمي الى حل سياسي للمشكلة . الا يمكن أن يكون هذا التحرك في آخر المطاف بداية النهاية؟ إن حكومة بلادي تأمل باخلاص أن يكون الأمر كذلك . ولكن الطريق لايزال طويلا وشاقا ، فالقوات الاجنبية لاتزال تحتل كمبوتشيا ، وهناك الكثير الذي يجب عمله قبل أن يتمكن الشعب الكمبوتشي من أن يدعى بحق أنه شعب حر شأنه في ذلك شأن معظم الاعضاء في قاعة الجمعية العامة .

ويشجع وفدي أيضا أنه يلاحظ ان المجتمع الدولي سرعان ما أعترف بأن هناك بعض التحرك في هذه القضية . ويظهر ذلك في مشروع القرار الخاص بالحالة في كمبوتشيا والمعروض على الأمم المتحدة في هذا العام . ومن الأمور ذات الدلالة البالغة أن

الفحوى الاساسية لمشروع القرار لم تتغير . فهو يستنكر بحق الوجود المستمر للقوات الاجنبية في كمبوتشيا ، ويطالب بانسحاب هذه القوات ، ويؤكد من جديد على ضرورة التزام جميع الدول بدقة بمبادئ ميثاق الامم المتحدة . ووفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا مشروع القرار والمبادئ التي يشير اليها .

وأحد هذه المبادئ هو حق الشعب في تقرير المصير . وحتى يمارس الشعب الكمبوتشي هذا الحق بفعالية ، فانه يجب أن يتحرر من الاحتلال والسيطرة الاجنبيين إلا أن ذلك غير كاف . فهناك خوف حقيقي ينتاب شعب كمبوتشيا من تكرار حدوث فظائع النظام السابق . وبإزالة هذا الخوف يمكن للمجتمع الدولي أن يضمن أن الشعب الكمبوتشي سيتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية ودون أي إكراه خارجي . ويسلم وفدي بأن المجتمع الدولي يجب أن يتناول هذه الشواغل . ومشروع القرار في هذا العام يكرر العبارة التي وردت في تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٥ ، والتي تذكر أن :

"عدم العودة الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها

العالم" . (A/40/759 ، الفقرة ١٢)

هي أحد العناصر الرئيسية للتسوية السياسية الشاملة . ويؤيد وفدي وجهة النظر القائلة بأن هذا العنصر يشير الى جميع السياسات والممارسات التي حدثت في الماضي القريب في كمبوتشيا والتي أدانت إدانة عالمية ، بما في ذلك الفظائع التي ارتكبت في الفترة بين سنتي ١٩٧٥ و ١٩٧٨ ، وجميع إنتهاكات حقوق الانسان الأخرى التي ارتكبت منذ ذلك الوقت . ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد أيضا أن قيام دولة أجنبية بغزو بلد صغير مجاور واحتلاله وإقامة نظام عميل فيه ممارسة مدانة عالميا .

ويوافق وفد بلادي أيضا على أن عنصر "عدم العودة" الوارد في مشروع القرار في هذا العام يجب أن ينظر اليه باعتباره بيانا أخلاقيا يعترض على إنتهاكات النظام السابق لحقوق الإنسان ، وليس بيانا سياسيا يسعى الى منع أي طرف شرعي من المشاركة في السلطة في كمبوتشيا باعتباره جزءا من حكومة المصالحة الوطنية المقبلة ،

أو بياناً يحاول أن يفرض شكل حكومة لكمبوتشيا . إن هذا العنصر يتناول فقط مسؤولية المجتمع الدولي عن ضمان عدم تكرار الفظائع التي ارتكبت ضد الإنسانية في كمبوتشيا في الماضي . فانتهاكات حقوق الإنسان من اختصاص المجتمع الدولي في مجموعه ، والدفاع عن حقوق الإنسان مبدأ مقدس من مبادئ الميثاق . ونحن أعضاء المجتمع الدولي يجب ألا نتفacs عن إبداء الإرادة السياسية في ضرورة التقيد بهذه المبادئ خاصة إذا كان الهدف من ذلك إيجاد ظروف مؤاتية لتقرير المصير ولتحقيق السلم الحقيقي في كمبوتشيا .

يود وفد بلادي أيضاً أن يعرب عن تأييده للمبادرة الاقليمية التي اتخذت بشأن هذا الموضوع . فاجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في تموز/يوليه من هذا العام يعتبر أول اجتماع يضم جميع الأطراف المباشرين في المشكلة وكذلك جميع الأطراف الأخرى المعنية . ويسعدنا أن نلاحظ أن من المقرر أن تعقد دورة محادثات أخرى في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

ويسعد وفد بلادي أيضاً أن يلاحظ الاهتمام النشط الذي يبديه الأمين العام بمسألة كمبوتشيا . فقد تابع الأمين العام وممثلته الخاص السيد رفيع الدين أحمد ما جرى من مبادرات دبلوماسية مختلفة ، وبقياً على اتصال منتظم بالأطراف والبلدان المعنية بالمشكلة . ويؤيد وفد بلادي تأييداً كاملاً الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد حل سياسي لمسألة كمبوتشيا .

ومن بواعث الرضا أيضاً أن نلاحظ أن الأمير سيهانوك والسيد هون سين سيعقدان الدورة الثالثة من المحادثات فيما بينهما في الفترة من ٥ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بعد التصويت على مشروع القرار مباشرة . ولا شك في أن التصويت المؤيد لمشروع القرار سيؤيد جهود الأمير في تحقيق حل سلمي وعادل لبلاده المضطربة . والأمين العام محق تماماً عندما يشير في تقريره الأخير إلى أنه :

"يجب أن تكون خطة التسوية الشاملة متمشية مع الأغراض والمبادئ

الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، كما يجب أن تحمي بقدر كاف المصالح الرئيسية للأطراف المعنية والشعب الكمبوتشي قبل كل شيء" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٤)

إن مشروع القرار بشأن كمبوتشيا يحدد بنجاح العناصر الضرورية للتسوية الشاملة ، وهو يستحق تأييدنا الاجتماعي الكامل . وجزر سليمان من مقدمي مشروع القرار ، وسيكون تصويتنا عليه تأكيداً لحق تقرير المصير والمحافظة على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى كرامة شعب كمبوتشيا وسيادته وسلامته الإقليمية .

السيد جابي (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، أشاد سعادة رئيس جمهورية سيراليون في خطابه أمام الجمعية العامة في بداية هذه الدورة ، بكم وببلادكم الصديقة الأرجنتين ، وذلك بمناسبة إنتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . وأود بكل تواضع ، سيدي الرئيس ، أن أكرر هذه الأشادة بكم وأن أشيد أيضاً بسلفكم السيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وبالأمين العام السيد بيريز دي كوبيار .

ويشكر وفد سيراليون الأمين العام على تقريره الحالي بشأن الحالة المعقدة في كمبوتشيا . وهذا التقرير ، الذي نجده شاملاً ويوضح الأمور بعمق ، يتضمن تفاصيل تبعث على السرور وعلى الانشغال معاً .

ويسرنا عظيم السرور أن الامين العام والمجتمع الدولي بأسره مافتتًا يكرسان أولوية الاهتمام لجميع جوانب مشكلة كمبوتشيا .

ونلاحظ بشعور من الرضا الاتصالات والمفاوضات المكثفة الواسعة النطاق التي جرت مؤخرًا سعيًا لايجاد تسوية سياسية في كمبوتشيا . ونقدر بوجه خاص المبادرات الشخصية للامين العام المتعلقة باللجنة المخصصة للمؤتمر الدولي بشأن كمبوتشيا ، وكذلك الأنشطة الموسعة البناءة التي يقوم بها السيد رفيع الدين أحمد ، الممثل الخاص للامين العام .

إن اجتماع جاكرتا غير الرسمي يمثل علامة بارزة على طريق السلم الشامل والدائم في كمبوتشيا . ويرجع للدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) وللصين فضل كبير في هذا الانجاز الدبلوماسي الرائع ، الذي يبشر بآمال كبار في المزيد من النجاح . ونرى أن مبادرة جاكرتا تشكل أداة ناجعة من أجل الحل السلمي للصراع في كمبوتشيا . ونمتدح في هذا الصدد الدعم الدولي الهائل الذي منح لهذه المبادرة ، ونأمل أن يجري التنسيق على نحو مناسب بين هذه المبادرة وسائر المبادرات المفيدة ، ولاسيما تلك التي تنتهجها حركة عدم الانحياز ، وذلك من أجل ضمان تحقيق هدف كمبوتشيا المستقلة المزدهرة في أقرب وقت ممكن .

ويشعر وفدي بالحزن الشديد إزاء التخريب المادي الواسع في كمبوتشيا والدول المجاورة ، والبؤس الذي لايزال يحيق بشعب كمبوتشيا نتيجة للصراع . ولئن كنا نقدر الدور المفيد الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في احتواء مشكلة اللاجئين الضخمة ، فلا بد لنا أن نلاحظ أن اللاجئين الكمبوتشيين لا يزدادون عددا فحسب ، بل إن أحوالهم تتدهور على نحو سريع .*

وفي الاسابيع الاخيرة ، تلقت بعثتنا الدائمة في نيويورك عشرات الرسائل الخطيئة من لاجئين كمبوتشيين في مواقع الترحيل على طول الحدود التايلندية

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ميزا (السلغادور) .

الكمبوتشية وأماكن أخرى ، تعطي تفاصيل مزعجة عن أحوالهم وتطلب من حكومتي مساعدتهم في إحلال السلم في بلدهم "التخليص أرضنا من قوات الاحتلال الفيتنامية" .
هذه الرسائل تتكلم بلسان ملايين الكمبوتشيين ، وبعضهم قد أجبر على الفرار من بلده والعيش في أماكن أخرى ، وفي معظم الأحيان في ظروف من الفقر المدقع والبؤس . وتشعر سيراليون ، حكومة وشعبا ، بشعور شعب كمبوتشيا في محنته . ونؤكد له مرة أخرى دعمنا الذي لا يتزعزع لقضيته .

وختاما دعوني أؤكد أننا مازلنا نرى أن مفتاح التسوية الشاملة للمشكلة الكمبوتشية يكمن في انسحاب جميع القوات الأجنبية . لذلك فإنه مما يدعو للأسف استمرار عدم استجابة القوات المحتلة على الرغم من المطالب الإجماعية الدائمة من جانب المجتمع الدولي من أجل انسحاب القوات الأجنبية ، على النحو الوارد في العديد من قرارات هذه الجمعية والأجهزة الأخرى . لذلك يقع على المجتمع الدولي التزام باتخاذ التدابير الضرورية لاستعادة استقلال كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية ، ولاستباق وإحباط أية تهديدات قد توجه بعد ذلك لحقوق الإنسان لشعب كمبوتشيا .

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد وقعت أحداث

هامية عديدة منذ المناقشة العامة التي أجرتها الجمعية العامة في العام الماضي بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في كمبوتشيا" . وقد اتخذت بلدان المنطقة مبادرة هامية تمثلت في اجتماع جاكرتا غير الرسمي - وبمقتضاه يمكن لأطراف الصراع الكمبوتشي الالتقاء للعمل من أجل التوصل الى حل عن طريق الحوار والمفاوضات فيما بينها . وتعتبر المناقشات التي بدأت بين الأمير نورودوم سيهانوك وهون سين مبادرة هامية أسهمت اسهاما كبيرا صوب تعزيز هذه العملية . وقد اتخذت حركة عدم الانحياز المبادرة بإنشاء لجنة . والمبادرة واجتماع جاكرتا غير الرسمي عمليتان تتمان وتعرزان بعضهما بعضا ؛ وبطبيعة الحال فإن حركة عدم الانحياز تؤيد مسعى اجتماع جاكرتا غير الرسمي . ولم تحدث حتى الآن طفرة هامية ؛ بل إنه لايزال هناك في واقع الأمر عدد من العقبات . ومع ذلك فقد بزغت فاتحة ؛ فهناك الآن حوار لأول مرة ، وهناك تحرك ؛ ولهذا السبب فإن هناك أسبابا للأمل .

ويصور تقرير الأمين العام الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر هذا التساؤل المشوب بالحذر عندما ينص على ما يلي :

"... بدأت الأطراف الكمبوتشية وأطراف أخرى عملية حوار يبدو أنه مصممة على الاستمرار فيها حتى يتم الاتفاق على تسوية سلمية شاملة . وهذا تطور مشجع ، يؤكد وجود مصلحة لدى جميع الأطراف لنبذ طريق المواجهة المطولة والعقيمة والسعي الى حل سياسي عن طريق المفاوضات الحقيقية والتسوية المتبادلة" . (A/43/730 ، الفقرة ٢٢)

إن آراء وفدي بشأن مسألة كمبوتشيا معروفة تماما . فشواغل وفدي ذات شقين ، إذ هي أولا موجهة صوب تخفيف التبعات الوبيلة التي جلبتها على شعب كمبوتشيا سياسات نظام بول بوت . ومافتئت كمبوتشيا ، منذ طرد ذلك النظام ، تعمل عملا جادا صوب الانتعاش الاقتصادي وإعادة التنظيم السياسي والاجتماعي . وقد لقيت جهودها دعم قطاعات عريضة من المجتمع الدولي وتعاون شتى الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء . وقد سرّ الهند حكومة وشعبا أن يكون بمقدورها تقديم بعض المساعدة . وسنواصل تقديم تعاوننا لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، حكومة وشعبا ، في مهمتها الضخمة لإعادة بناء بلدها .

ويكمن شاغلنا الثاني في إطار السعي الى سلم دائم في شبه جزيرة الهند الصينية بوجه خاص وفي جنوب شرقي آسيا بوجه عام . إن روابط الهند بشعوب هاتين المنطقتين تعود الى قرون عديدة ومافتئت وطيدة . ولا يمكن للهند أن تظل غير مكترثة بالأحداث هناك . فمن رأينا دائما أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لمشكلة كمبوتشيا . فالتدخل والضغط العسكرية ستؤدي الى نتائج معاكسة . وما نحتاجه هو نهج متوازن يأخذ في الاعتبار أمن جميع بلدان المنطقة واعتباراتنا الأخرى وإزالة جميع أشكال التدخل الخارجي . والتطورات التي وقعت أثناء الأعوام الماضية تتمشي عموما مع هذه الخطوط ، ووفدي يعرف مرة أخرى عن ارتياحه لها .

وتعترف الهند بحكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية في بنوم بنه بوصفها الحكومة الشرعية التي تمثل شعب كمبوتشيا . ونرى أن جمهورية كمبوتشيا الشعبية ينبغي أن تأخذ مكانها الصحيح في الأمم المتحدة . إلا أننا يجب أن نؤكد على أن سياستنا هذه لا تعني بأي حال من الأحوال عدولا عن تأييدنا للعملية الجارية حاليا من أجل إيجاد حل دائم وعادل للقضية الكمبوتشية . وقد أيدنا الاجتماع غير الرسمي في جاكرتا ، كما أننا نتشرف بعضوية لجنة عدم الانحياز المعنية بكمبوتشيا ونحن على اتصال بالأمير سيهانوك ، الذي يساهم بإخلاص في إيجاد تسوية سياسية .

وقد تقرر موقف وفدي بشأن مشروع القرار المطروح علينا في ضوء النهج الذي ذكرته . ويعتقد وفدي أن النص يعتبر تحسينا للقرارات التي اعتمدت خلال السنوات السابقة . فهو لا يضيف الشرعية على مجموعة تعتبر في رأي وفدي غير مؤهلة لها . وهو يؤكد على دعم المبادرات الإقليمية . ومشروع النص أكثر توازنا في تحديده للعناصر المطلوبة للحل الدائم والعادل للمشكلة الكمبوتشية . ولا يمكن أن نتوقع إلا التأييد الكامل من جانب الشعب الكمبوتشي ، بل ومن جانب المجتمع الدولي ككل ، لـ "عدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا" . وهذا أمر بالغ الأهمية لأن الأنباء الواردة من مخيمات اللاجئين الكمبوتشيين لا تطمئننا إلى أن هناك تغييرا حقيقيا في موقف المجموعة البغيضة التي كانت مسؤولة عن أبشع الفظائع في تاريخ كمبوتشيا .

ويرحب وفدي بتلك التحسينات في مشروع النص هذه السنة . بيد أنه للأسف لا يزال يتضمن بعض الأحكام التي لا يمكن أن يؤيدها وفدي على نحو إيجابي . وقد أصبنا أيضا بخيبة أمل كبيرة لأنه لم يبذل جهد حقيقي لإيجاد توافق آراء بين كل الوفود المعنية أساسا . وقد كنا نأمل ونتوقع أن تبذل هذه الجهود ، ولاسيما خلال السنة الحالية في الوقت الذي يبت فيه في بعض البنود الشائكة التي تعتبر محل خلاف بقرارات تتخذ بتوافق الآراء . لهذه الأسباب ، نأسف لأننا لن نتمكن من التصويت بالإيجاب على مشروع القرار . إلا أن هذا لا يعتبر بأي حال من الأحوال عدولا عن تأييدنا للجهود الدبلوماسية التي تبذل حاليا لإيجاد حل للمشكلة الكمبوتشية .

السيد موالا (ساموا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنها لمأساة أن

نجتمع هنا مرة أخرى لمناقشة قضية كمبوتشيا . لقد مضى ما يقرب من عقد من الزمان منذ غزت قوات فييت نام كمبوتشيا ونصبت نظاما عميلا في بنوم بنه . وقد اعتمدنا طوال تسع سنوات منذ ذلك الوقت قرارات تطالب فييت نام سنويا بسحب قواتها من كمبوتشيا وبأن تجعل من ذلك البلد أمة حرة مستقلة مرة أخرى . ولسوء الحظ كانت فييت نام ترفض باستمرار الاستجابة للنداءات العديدة التي يوجهها المجتمع الدولي والامم المتحدة بسحب قواتها بموجب تسوية سياسية تفاوضية . وبدلا من ذلك ، أعلنت فييت نام من جانب واحد سحب ٥٠ ٠٠٠ من القوات الفيتنامية من كمبوتشيا قبل نهاية ١٩٨٨ وسحب القوات المتبقية قبل سنة ١٩٩٠ .

وليست هذه هي المرة الاولى التي تعلن فيها فييت نام مثل هذا الانسحاب لقواتها من كمبوتشيا . وقد علمتنا خبرتنا بمثل هذا الانسحاب المزعوم من جانب قوات فييت نام انه ليس إلا إعادة توزيع للقوات . وإذا كانت فييت نام مخلصة حقا فيما يتعلق بسحب قواتها من كمبوتشيا ، يمكنها أن تفعل ذلك بسهولة بموجب الحل المقدم في القرارات العديدة التي اعتمدها الجمعية خلال السنوات التسع الماضية .

إن الوقت لم يفت بعد لأن تستجيب فييت نام لرغبات المجتمع الدولي . ويمكنها أن تفعل ذلك في هذه الدورة بالتصويت لصالح مشروع القرار المطروح علينا . فإن مشروع القرار يشير بجلاء إلى العناصر الرئيسية ، التي إذا نُفذت يمكن أن تقدم حلا شاملا ودائما وعادلا للمشكلة الكمبوتشية . وتتضمن هذه العناصر انسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا في ظل إشراف ورقابة دوليين فعالين ، وإنشاء سلطة مؤقتة تتولى الإدارة ، والتشجيع على تحقيق مصالح وطنية تحت قيادة الامير نورودوم سيهانوك ، وعدم العودة الى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالميا ، وكفالة احترام سيادة كمبوتشيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ومركزها كدولة محايدة وغير منحازة ، وإعادة تأكيد حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره ، والتزام كل الدول بعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

ومن الواضح أن مشروع القرار المطروح علينا قد تناول المسائل الرئيسية للمشكلة الكمبوتشية . ومن صالح فييت نام كغالة تنفيذ هذه العناصر . ولن يؤدي عدم تنفيذ ذلك إلا إلى إطالة عزلة فييت نام ومعاناتها الاقتصادية ، في حين أن التسوية العاجلة للصراع الكمبوتشي ستوفر مناخا مواتيا للتعايش السلمي فيما بين فييت نام وجيرانها ، ومن ثم يتحقق التعاون الاقتصادي والتجاري على نحو أكبر فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا .

ولا ينبغي أن يتجاهل المجتمع الدولي ، في تعجلنا لتحقيق انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، الجوانب الأخرى للمشكلة الكمبوتشية ، ألا وهي احتمال عودة سياسة الإبادة الجماعية والممارسات الشريرة لنظام بول بوت ، التي أدت إلى موت ما يقدر بمليون كمبوتشي خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٨ . لهذا السبب فإننا نؤيد تشكيل قوة دولية لصيانة السلم لمنع قيام حالة من الفوضى نتيجة للفراغ الذي قد يخلقه الانسحاب المفاجئ للقوات الفيتنامية . وخلال الفترة التي تتبع انسحاب القوات الفيتنامية ، ينبغي أن تكون هناك أيضا سلطة إدارية مؤقتة ، تطبق القانون والنظام حتى تتمكن حكومة رباعية للمصالحة الوطنية تشكل من المجموعات الكمبوتشية الأربع من تولي السلطة . وستساعد هذه الترتيبات على كغالة ألا توجد أي مجموعة في وضع يتيح لها أن تستولى بمفردها على السلطة وتسيطر على المجموعات الأخرى .

إن الحل السياسي الشامل في كمبوتشيا ليس بعيدا عن متناول الأطراف المعنية . ونود أن ننتهز هذه الفرصة للشناء على اندونيسيا وشركائها من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لعقد مؤتمر جاكرتا غير الرسمي في تموز/يوليه من هذه السنة . فهذا تطور هام لأن هذه كانت أول مرة تشارك فيها جميع الأطراف المشتركة مباشرة في المشكلة الكمبوتشية والبلدان المعنية الأخرى في اجتماع يتناول تلك المسألة بالتحديد . ونحن نحث جميع الأطراف على بذل جهد أكبر للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل السلم في كمبوتشيا ، ونأمل أن يضع هذا حدا للكابوس والمعاناة الهائلة التي يكابدها الشعب

الكمبوتشي وأن يعاد إليه حقه في تقرير المصير ، حرا من أي تدخل خارجي . وكما ذكر
الأمين العام في تقريره عن سنة ١٩٨٨ بشأن الحالة في كمبوتشيا :
"يجب أن تكون خطة التسوية الشاملة متمشية مع الاغراض والمبادئ
الاساسية لميثاق الأمم المتحدة كما يجب أن تحمي بقدر كاف المصالح الرئيسية
للأطراف المعنية والشعب الكمبوتشي قبل كل شيء . " (A/43/730 ، الفقرة ٣٤)

السيد والترز (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : لأول مرة منذ ما يقرب من عشر سنوات ، هناك ما يدعو إلى التفاؤل الحذر فيما يتعلق بمستقبل كمبوديا . وقد كان هناك نشاط دبلوماسي كبير أثناء الستة شهور الأخيرة حول الصراع الكمبودي وظهرت بعض مؤشرات التقدم . وقد شمل هذا النشاط إعلان فييت نام في أيار/مايو في اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في أواخر شهر تموز/يوليه أنها ستسحب ٥٠ ألفا من قواتها من كمبوديا بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، والمحادثات الخاصة بكمبوديا التي دارت بين نائبي وزير الخارجية السوفياتي والصيني في بكين في أواخر شهر آب/أغسطس .

وبالإضافة إلى ذلك ، شمة وسائل أخرى تجرى متابعتها بنشاط لإحراز مزيد من التقدم نحو تسوية لمسألة كمبوديا ، ومنها المناقشة الدائرة هنا في الجمعية العامة حول القرار المنقح لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن "الحالة في كمبوتشيا" ، والغريق العامل المنبثق من اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي التقى في جاكرتا في أوائل الشهر الحالي والذي لا يزال يستكشف سبل التوصل إلى تحقيق سلم دائم في هذا البلد الذي مزقته الحروب ؛ والاجتماع المزمع عقده في باريس بين الامير سيهانوك وهون سين ، رئيس الوزراء المزعوم للنظام العميل لفييت نام في بنوم بنه .

إن أي تسوية مقبولة لهذا الصراع المأساوي يجب أن تسمح للشعب الكمبودي أن يقرر مستقبله بلا مناورات أو تخويف من الداخل أو الخارج على حد سواء . وينبغي أن تنبني هذه التسوية على الانسحاب الكامل لجميع القوات الغييتنامية من كمبوديا لوضع حد للاحتلال الاجنبي في أسرع وقت ممكن . وتحدونا آمال كبار أن تفي هانوي بتعهداتها بإجراء انسحاب جزئي في الأسابيع الباقية من العام الحالي . غير أنه لم تظهر حتى الآن مؤشرات ملموسة تدل على تحرك رئيسي للقوات الغييتنامية للخروج من كمبوديا . ويجب أن نطمئن أيضا إلى أن انسحاب هانوي لن يؤدي إلى عودة الخمير الحمر إلى السلطة ، وهو احتمال وارد تعارضه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي معارضة قاطعة .

لقد وافقت حكومة بلادي مؤخرا على قرار مشترك للكونغرس الأمريكي بشأن كمبوديا وقّع عليه الرئيس ريفان . ويعبّر القرار المشترك عن رأي الاغلبية الساحقة للحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة في ضرورة الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية والحيولة دون عودة الخمير الحمر إلى السلطة . ويدعو القرار جميع الاطراف إلى "احترام السلامة الإقليمية لكمبوديا" وإلى "عدم توفير المأوى الآمن لقوات الخمير الحمر التي تسعى للإطاحة بالحكومة الجديدة التي ستشكل في كمبوديا المستقلة" .

ويحث القرار على أن يقوم المجتمع الدولي باستخدام جميع الوسائل المناسبة المتاحة للحيولة دون أن يعود إلى السلطة بول بوت أو قادة الخمير الحمر أو قواتهم المسلحة ، وذلك حتى يكون الشعب الكمبودي حرا حقا في ممارسة تقرير مصيره بمنأى عن شبح القهر أو التخويف أو التعذيب ، وهي العناصر المعروفة لايدولوجية الخمير الحمر" .

وأخيرا ، يطلب القرار من الدول التي تزود الخمير الحمر بالمساعدة والتأييد والمأوى ، ولاسيما الاسلحة والمعدات العسكرية ، أن تتوقف عن ذلك . وإلى جانب هذه المبادئ التي نعتقد أنها لابد وأن تكون أساسا لاية تسوية شاملة للحالة المأساوية في كمبوديا ، هناك عدد من التدابير الممكنة المتمثلة بالخمير الحمر التي تستدعي الدراسة الجادة والعاجلة . منها إجراء انتخابات تحت إشراف دولي ، ولا يمكن أن نتصور أن شعب كمبوديا على استعداد للتصويت لصالح عودة الخمير الحمر . وثمة عنصر أساسي آخر هو استبعاد بول بوت وغيره من كبار قادة الخمير الحمر الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الكبرى عن الجرائم التي ارتكبت ضد شعب كمبوديا وانتهاكات حقوق الانسان الأساسية على أوسع نطاق . والعنصر الثالث هو إيفاد بعثة للمراقبة الدولية أو قوة لحفظ السلام . وثمة عنصر أساسي آخر هو وضع أحكام لنزع السلاح من جميع الاحزاب في ظل رقابة دولية . وأخيرا ، ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بقطع معونات الاسلحة من الخارج بأسلوب متوازن يضمن التماثل . وفي

اعتقادنا أن الجمع بين هذه النهج أو ما شابهها يمكن أن يفي بالغرض . وعقب تنفيذ هذه التدابير ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتهيأ لمساعدة الشعب الكمبودي على إعادة توطين اللاجئين وإعادة بناء البلد الذي مزقته الحرب .

وترى الولايات المتحدة أن أفضل السبل أمام المجتمع الدولي هو أن يواصل مساندة الأمير سيهانوك وقوات المقاومة غير الشيوعية في نضالها الجسور من أجل كمبوديا حرة مستقلة . ولما كانت هذه القوات هي البديل الذي تتوافر له مقومات البقاء لكل من الفيتناميين والخمير الحمر ، فمن الممكن بل يجب أن تظلم بدور رئيسي في أي تسوية ترمي إلى تحقيق مصالح الشعب الكمبودي . ونحن نعتبر الأمير سيهانوك القائد الذي لا غنى عنه لأي حكومة ائتلافية مقبلة في كمبوديا .

ومن الضروري أن تواصل جميع الدول المحبة للسلام اتخاذ موقف راسخ في معارضة احتلال فييت نام لكمبوديا . وفي اعتقادنا أن الجهد الدولي الرامي إلى نبذ فييت نام قد ساعد على مر السنين على أن تدرك هانوي نتيجة أعمالها . وعلامات التغيير الأخيرة في نهج فييت نام ، وإن كانت غير حاسمة ، تشهد على فعالية هذا الجهد . وفي ظل الظروف الحالية ، لا تستطيع فييت نام بل ولا ينبغي أن تشترك بصورة كاملة في الأنشطة الاقتصادية والدبلوماسية على الصعيد العالمي . وكان من نتيجة ذلك أنه بينما تزدهر اقتصاديات الدول الأخرى في جنوب شرقي آسيا ، تدهور اقتصاد فييت نام . ولن تستطيع فييت نام مواجهة حالة الضيق الاقتصادي والاجتماعي فيها بصورة جادة حتى تنسحب من كمبوديا . ولذلك لن يستمر الكمبوديون وحدهم في المعاناة من حماقة روح المفامرة العسكرية لهانوي وإنما سيعاني منها الفيتناميون أيضا .

ومما لا شك فيه أن احتلال فييت نام غير الشرعي هو السبب الجذري للصراع في كمبوديا في الوقت الحالي ، والانسحاب السريع لجميع القوات الفيتنامية ، التي نعتقد أن عددها مازال يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ جندي ، هو المفتاح إلى تسوية هذه الحالة المساوية . وقد انضمت الولايات المتحدة إلى الغالبية الساحقة من دول العالم في إدانة احتلال فييت نام ومطالبة هانوي بسحب قواتها والتفاوض بشأن تسوية تقبلها جميع

الاطراف . ونعتقد انه لا يمكن وضع حد لمعاناة الشعب الكمبودي واستعادة الاستقرار الاقليمي إلا عن طريق الحل السياسي . وهدفنا هو كمبوديا حرة مستقلة لا تشكل أي تهديد لجيرانها .

واليوم ، وبالرغم من مجموعة الاعلانات التي أصدرتها هانوي على مر السنين بأن قواتها ستسحب في وقت قريب ، مازال الشعب الكمبودي يتحمل الالم والخزي من الاحتلال الفيتنامي لوطنه . وقد تسرب نفوذ فييت نام وسيطرتها إلى جميع جوانب الحياة والمجتمع في كمبوديا . ويمكن العثور على الموظفين الفيتناميين ، الذين يوصفون من باب اللياقة بأنهم "مستشارون" ، في كل المستويات الحكومية تقريبا في بنوم بنه ، وهم مكلفون بالعمل ككلاب حراسة في جميع الوحدات العسكرية الكمبودية . وهناك أيضا تقارير تشير القلق عن محاولات هانوي لإحداث تغيير سكاني في كمبوديا عن طريق إقامة عدد من المستوطنات الفيتنامية .

ومع ذلك فقد وجدت فييت نام ، مثلما وجد المستبدون منذ العصور السحيقة ، انه من المستحيل عليها أن تخمد الروح التي لا تقهر لشعب كمبوديا الشجاع . فبدلا من التسليم بخنوع لمحاولة هانوي فرض هيمنتها على كمبوديا ، احتشدت الآلاف من فدائيي المقاومة تحت شعارات حركة المقاومة البعيدة عن الشيوعية ، ساعين إلى طرد الغزاة من بلادهم . وقد ساعدت حالة الاستياء الشعبي الواسع الانتشار من نظام هنغ سامريين العميل على تعزيز هذا الجهد .

وبالإضافة إلى تأثير الغزو الفيتنامي على كمبوديا وشعبها ، فإن ذلك الغزو واستمرار الاحتلال يشكلان تهديدا مباشرا لامن تايلند ، وهي دولة صديقة وحليفة للولايات المتحدة الامريكية منذ زمن بعيد ، ولاستقرار المنطقة بأسرها . وقد ردت بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا على هذا الخطر بقوة وفعالية . فقادت المعارضة الدولية لاحتلال فييت نام لكمبوديا ودعمت نمو المقاومة الكمبودية غير الشيوعية وتحولها إلى قوة عسكرية وسياسية لها مقومات البقاء في الكفاح من أجل كمبوديا حرة ومستقلة .

لقد لاحظت الولايات المتحدة باهتمام الاعلانات العديدة التي أصدرتها هانوي بعزمها على سحب ٥٠ ٠٠٠ جندي بنهاية عام ١٩٨٨ وسحب بقية قواتها بحلول عام ١٩٩٠ بغض النظر عن الاوضاع السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية القائمة عندئذ . إننا نأمل أن تفي فييت نام بوعدها في الاجلين المحددين ، بل ومن الافضل أن تفعل ذلك قبل حلولهما ، وسوف نراقب ذلك . وقد كررت هانوي أخيرا ، في خطوة ايجابية أخرى ، استعدادها للسماح للمراقبين الاجانب بدخول كمبوديا للتحقق مما أعلنت عنه من انسحاب ٥٠ ٠٠٠ جندي . إلا أنه بالرغم من هذه العلامات المشجعة ، فلا تزال هناك شكوك أساسية . فحتى لو سحبت هانوي ٥٠ ٠٠٠ جندي فإن استمرار وجود حوالي ٧٠ ٠٠٠ جندي في كمبوديا قد يعوق المصالحة الوطنية الحقة . وبالإضافة الى ذلك ، لا تزال الولايات المتحدة تشك في وعد فييت نام بترك كمبوديا بحلول عام ١٩٩٠ وذلك في ضوء ما أعلن من قبل من انسحاب للقوات تبين فيما بعد أنه مجرد تناوب للقوات . ان المجتمع الدولي له الحق في أن يتوقع عملية انسحاب فعلي طبقا للموعد الصادر عن فييت نام .

وختاما ، أود أن أ طرح عددا من النقاط الهامة أمام نظر الجمعية العامة :

أولا ، ستواصل الولايات المتحدة تأييد جهود رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الرابطة) للتوصل الى حل تفاوضي لهذه المسألة . لقد لعبت الرابطة دورا رائدا في البحث عن السلم منذ بداية النزاع . وقد مثلت ضميرنا عندما ركزت الاهتمام الدولي على كمبوديا ، مؤكدة أن العالم لا ينسى .

ثانيا ، تؤيد الولايات المتحدة بشدة أيضا مشروع القرار المطروح أمامنا الآن . ونعتقد أن الصياغة الجديدة تعبر بصورة أفضل عن الاوضاع الحالية في كمبوديا في نفس الوقت الذي تؤكد فيه أن الحاجة الى انسحاب القوات الفيتنامية تحظى بالأولوية في نظر العالم . ويتمشى مشروع القرار مع هدفي حكومتي بالنسبة لكمبوديا وهما : أولا ، الانسحاب الفوري التام غير المشروط لقوات فييت نام الموجودة في كمبوديا . وثانيا ، عدم عودة بول بوت وزمرته من الخمير الحمر الى الحكم .

ثالثا ، إن غزو واحتلال فييت نام لكمبوديا أمران غير مشروعين . وقد طالبت

الجمعية العامة تكرارا وبأغلبية ساحقة بانسحاب فييت نام من كمبوديا . ويجيب أن نفعل ذلك مرة أخرى على أمل أن تقنع أصواتنا الموحدة فييت نام بأن تقرر أقوالها التوفيقية بالأفعال . وبهذه الطريقة يمكن لأصواتنا هنا أن تساهم في تحقيق تسوية سلمية في كمبودية .

رابعا ، إن شعب كمبوديا نفسه هو الذي يجب أن يقرر مستقبله . ونحن على يقين من أنه يجب ، تحقيقا لهذا الهدف الانساني المعقول ، اتخاذ اجراءات عملية تضمن عدم سيطرة الخمير الحمر على مصير هذا البلد مرة أخرى . إلا أن انسحاب فييت نام الكامل لا يزال الخطوة الأولى نحو حل هذا النزاع .

لقد عانى شعب كمبوديا بما فيه الكفاية ، ويستأهل أن يمارس حقه في اختيار شكل حكومته دون تدخل أجنبي . ومن حقه أن يحصل على قصارى جهودنا . إن المجتمع الدولي الذي يقرن اسم كمبوديا بالمأساة ، يجب أن يعمل ما في وسعه لكي يضمن أن تصبح كمبوديا مرة أخرى أرضا طيبة مستقلة خالية من النزاع .

السيد مكسيموف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : هناك تغيرات واضحة وإيجابية تظهر في الساحة الدولية . ونظرا للجهود المشتركة لعديد من الدول فقد تم تحديد المطالب الأساسية لوضع حد لسباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي وخفض خطر الحرب النووية واحراز تقدم في المنازعات الاقليمية المعقدة .

كذلك لوحظ تقدم نحو احراز تسوية سلمية بالنسبة لكمبوتشيا على أساس الاقتراحات الواقعية المحددة التي قدمتها حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية واندونيسيا والدول الاخرى الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا .

لقد دعت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية دائما الى تسوية الشؤون المتعلقة بكمبوتشيا تسوية سلمية لصالح شعب كمبوتشيا والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . واننا نرحب ببيان حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية المؤرخ ٢٧ آب/اغسطس

١٩٨٧ بشأن المصالحة الوطنية ، وقرار انسحاب ٥٠ ٠٠٠ متطوع فييتنامي من كمبوتشيا بانتهاء عام ١٩٨٨ ، والانسحاب الكامل بحلول عام ١٩٩٠ .

وقد أدى كل ذلك الى تغييرات حقيقية في الواضح بالنسبة لكمبوتشيا وخلق ظروفًا مواتية لاجتماع غير رسمي في بوغور بأندونيسيا اتفق خلاله على أن المشاكل الرئيسية المترابطة هي انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، واستبعاد أية عودة في المستقبل لسياسات وممارسات نظام بول بوت في الابداء ، ووقف أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا .

ان موقف حكومة جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجهودها لاجلال السلم في البلد في وقت قريب حظيت بتأييد المشتركين في المؤتمر الدولي للمصالحة الوطنية في كمبوتشيا والحوار والتعاون في جنوب شرقي آسيا ، المنعقد في أوائل آب/اغسطس في فنوم بنه بناء على مبادرة من منظمة تضامن الشعوب الافرو آسيوية .

وكثير من الدول ، في ترحيبها بالاتفاقات التي تمت في بوغور ، تعتبر الاجتماع غير الرسمي مرحلة متقدمة في تطور الحوار الهادف الى التوصل الى حلول تتماشى مع تطلعات شعب كمبوتشيا وتنهض بتطبيع الوضع في جنوب شرقي آسيا . لقد عبّر الاجتماع عن وعي كل الاطراف المشتركة في النزاع بحقيقة بسيطة هي أنه لا يوجد بديل للتسوية السياسية .

اننا نشعر بأن ما يتسم بأهمية فريدة اليوم هو التشجيع الفعلي للاتجاه المؤدي الى الواقعية وتعزيز الجهود الرامية الى استعادة السلم وتحقيق المصالحة الوطنية في كمبوتشيا . ومن الهام في هذا الصدد تحاشي أية أعمال أو تدابير تتعارض مع هذا أو تقوّض العملية التي بدأت في بوغور ، أي تحقيق التوافق بين مصالح أطراف كمبوتشيا الأربعة والدول المعنية . ويجب ألا نضيع أية فرصة للتحرك نحو حل مشكلة كمبوتشيا .

وعلى هذا فإننا نشاطر الرأي الذي عبر عنه هنا بأن من الضروري فتح فصل جديد في التعاون بين دول جنوب شرقي آسيا بشأن مشكلة كمبوتشيا داخل الامم المتحدة وتهيئة

الظروف التي تمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور ايجابي في تسوية مشكلة كمبوتشيا .
ولقد رحبنا باقتراحات جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بأن تتوصلا مع اندونيسيا وغيرها من دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، خلال الدورة الحالية الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، الى اتفاق حول مشروع قرار بشأن كمبوتشيا يعبر عن التأييد الكامل لجهود دول جنوب شرقي آسيا والاطراف الكمبوتشسية لتحقيق تسوية سلمية لمشكلة كمبوتشيا ، ويتضمن نداء بتقديم معلومات منتظمة الى الأمم المتحدة حول التقدم المحرز في هذا المجال .

ومن المؤسف أن الاقتراح لم يُقبل . والآن ، معروض على الجمعية العامة مشروع القرار (A/43/L.12) الذي يعكس إلى حد ما التطورات الايجابية الجديدة حول كمبوتشيا ، ويتضمن نصا يقضي بعدم العودة في كمبوتشيا إلى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم . إلا أنه لا يجسد تماما المناخ الذي ساد اجتماع جاكرتا غير الرسمي ولا يزال يتضمن أحكاما غير موضوعية تشير المواجهة . وهذا يعني أن وفدي ليس في موقف يمكنه من تأييد مشروع القرار برمته .

ولقد كان من الممكن أن تثمر جهود الأمم المتحدة بقدر أكبر لو أن الجمعية العامة سلكت السبيل إلى تعزيز وتنمية الاتجاهات الايجابية التي بزغت حول المشكلة الكمبوتشية برمتها بغية التوصل إلى تسوية سريعة تستخدم فيها الوسائل السلمية . فلا سبيل إلى إيجاد تسوية سياسية للمشكلة الكمبوتشية وتحقيق السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا إلا بتوافر حسن النوايا لدى الأطراف جميعا وتضافر جهودها . أما الأمر الذي يتصف بأهمية أساسية في هذا المقام فهو الاعتراف بحق الشعب الكمبوتشي فسي أن يختار بحرية نظامه الاجتماعي والسياسي . ومن واجب الأمم المتحدة والدول كافة أن تنشط إلى تهيئة مناخ سياسي موات لتعزيز المفاوضات بشأن تسوية الحالة حول كمبوتشيا واحراز نتائج مشمرة .

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نقل عن

الأمير نوردوم سيهانوك - الذي يتمتع الآن باعتراف عالمي بوصفه الناطق الحقيقي والشرعي باسم كمبوديا - انه وصف المآسي الفاجعة التي يعانيتها شعبه بأنها تحقيق لنبوذة كمبودية قديمة عن أوقات عسيرة يمر بها شعب الخمير ، وهي نبوذة تقول : "ستأكلكم التماسيح في الماء وتمزقكم النمر على الأرض" . والآن ، تحت وطأة ضغط المجتمع الدولي ، لن تجد قوات الاحتلال الاجنبي ، أي النمر ، خيارا سوى الجلاء عن تراب كمبوديا . وواجبنا اليوم هو أن نكفل ألا تعود إلى احتلال ذلك التراب الكمبودي لغورها التماسيح ، أي الخمير الحمر ، الذين أبادوا مليوننا من سكان كمبوديا خلال فترة حكمهم التي دامت ثلاثة أعوام وتسعة أشهر . ولنتصور أن هذه القاعة هي كمبوديا

وأنها موشكة على أن تحتلها قوة قتلت آنفا واحدا من كل سبعة من الممثلين الحاضرين هنا . عندئذ سوف يفهم المرء مخاوف الشعب الكمبودي .

إن الشعب الكمبودي يواجه مأزقا قاسيا . ففرصة التحرر من الاحتلال الاجنبي تمنيه بأن تجعل معظم البلدان تطير فرحا . والشعب الكمبودي يسعه أن يتحرر من الاحتلال الفيتنامي لكنه يخشى الوقوع في أيدي الخمير الحمر . ومن ثم ، فإن أي حل دائم للمشكلة الكمبودية لا بد أن يتصدى في نفس الوقت لكل من النمرور والتماسيح . وهذا يفسر ماواجهه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من صعب منقطعة النظير في صوغ خطة سلم من أجل كمبوديا .

وعلا على مساعدة الشعب الكمبودي على اجتياز هذه المحنة ، ينبغي لنا أولا أن نتناول بالتحليل الموضوعي أسباب معاناته . فالصراع الكمبودي ، شأنه شأن صراعات كثيرة غيره ، صراع أذكته الدول الكبرى التي استغلته في خدمة مصالحها المتضاربة ، فمن الجلي أن فييت نام اتخذت قرارها غير الحكيم بغزو كمبوديا استنادا الى المساعدة والعون المكثف من جانب دولة كبرى . وتلك الدولة الكبرى تعيد الآن ترتيب سلم أولوياتها . وقد قررت أن كمبوديا وفييت نام اللتين كانتا تعتبران عنصرا ايجابيا رئيسيا أصبحتا مجرد عنصر سلبي إن لم يكن ثقلا برقيتها يعوقها وهي تحاول وصل روابطها مع دول آسيوية أخرى كبرى . وترى هاتان الدولتان الآن مصلحة مشتركة في التعاون والتركيز على التنمية الاقتصادية لديهما .

وهذه التطورات تحمل للكمبوديين بشائر خير ونذر شر . فمن حيث أنها افضت الى رغبة مشتركة في انهاء الصراع الكمبودي ينبغي لنا أن نرحب بها . إلا أنه عندما تلتقى الدول الكبرى لحل مشاكلها فإن ما يضحى به هو مصالح الدول الصغيرة الكثيرة . ونحن نناشد هذه الدول الكبرى ألا تتجاهل مخاوف الكمبوديين ورأي ، المجتمع الدولي المعرب عنه في مشروع قرارنا .

ومن المؤكد أن فييت نام لن تجني شيئا من تلاقي مصالح الدول الكبرى . فقد واصلت ، طوال عشرة أعوام احتلال كمبوديا بالتحدي لارادة المجتمع الدولي ، اعتقادا

منها أن ما تقدمه لها صديقتها الدولة الكبرى من دعم مالي ومادي سيستمر الى الابد .
ولطالما أثبت التاريخ مخاطر التبعية لدولة كبرى ولسوف ينتهي الاحتلال الفيتنامي
سريعا حتى حرم من الدعم الخارجي وجرد من موارده الطبيعية الخاصة . فالانسحاب أمر
حتمي . بل وقد يحدث قبل عام ١٩٩٠ ، الموعد الذي حدده الفيتناميون لانفسهم .
أما العبرة الرئيسية الأخرى التي يعلمنا إياها التاريخ والمستخلصة من هذه
الممارسة برمتها فهي أنه كان الأجدر بغيت نام أن تستجيب لصوت الأمم المتحدة عام
١٩٧٩ لا في ١٩٨٩ . فلو كانت امتثلت لأول قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة
وسحبت قواتها آنذاك لكانت قد وفرت على نفسها عشر سنوات أليمة وغير مثمرة كان
عليها أن تتجشم عنائها بسبب احتلالها لكمبوديا . ويحق للأمم المتحدة أن تفخر بأن
تمسكها بأهداب الاخلاق وتغانيها في سبيل مبادئ ميشاق الأمم المتحدة أتي شمبارا . إذ
أن موقف الأمم المتحدة الراسخ هو الذي قادنا في نهاية المطاف الى مشارف التسوية
السياسية الشاملة للمشكلة . وكل من يدعون اليوم والذين ادعوا قبل ذلك أن هذه
المناقشات السنوية للحالة في كمبوتشيا ممارسات لا طائل من ورائها ينبغي لهم الآن أن
يعيدوا النظر في مواقفهم ويعترفوا بأمانة أن هذه المناقشات كان لها تأثير تاريخي
كبير .

والآن وقد بات الانسحاب أمرا مطروحا ، من الضروري أن يعكف المجتمع الدولي
على الشطر الآخر من المعادلة الكمبودية . ولذا يتضمن مشروع القرار المقدم هذا
العام جملة مأخوذة من تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥
ومؤداها أن أحد العناصر الرئيسية للتوصل الى تسوية سياسية يتمثل في "عدم العسوة
الى سياسات وممارسات الماضي القريب التي أدانها العالم" . (A/40/759 ، الفقرة ١٣)

وتعكس هذه العبارة توافق آراء دوليا مقبولا ولا تسمي أي مجموعة بعينها . وقد كان بالوسع أن تشير الى سياسات قوات الاحتلال كما تشير الى الخمير الحمر . إلا أن تضمينها في مشروع القرار هذا العام أشار تساؤلين واضحين . أولا : إذا كان العامل الذي يمثله الخمير الحمر هاما الى هذا الحد ، فلماذا لم نشر اليه في قرارات الاعوام السابقة ؟ وثانيا : ألا يعني ما نفعله الآن أننا نتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا ؟ ألا نخلق بذلك سابقة قد تستخدم ضد أحدنا ؟

هذان تساؤلان مشروعان ، ويمكن الإجابة على أولهما بأسرع مما يجب على الثاني . فالقراءة المتمعنة للفقرة ١٠ من الإعلان الذي أصدره المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا - وهو الإعلان الذي تكرر تأييده في جميع دورات الجمعية العامة فيما اعتمد من قرارات - ستبين أن الإعلان اشتمل على عناصر خاصة استهدفت منع الخمير الحمر أو أية فئة كمبودية مسلحة أخرى من العودة الى السلطة بالقوة . بل واشتمل أيضا على دعوة لتشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام . إلا أنه تعين علينا هذا العام أن نكشر من الإشارة الى الخمير الحمر لأنهم - طوال السنوات العشر الماضية من الاحتلال الاجنبي - لم يكونوا يشكلون أي خطر حقيقي على الشعب الكمبودي . إذ أنه في وجود النمرور بكمبوديا ، تعيّن على التماسيح أن تظل مختبئة تحت سطح الماء . واحتمال رحيل النمرور هو الذي بدأ يغري التماسيح بالخروج من تحت الماء .

وللاجابة على التساؤل الثاني ، لا ينطوي مشروع القرار على أي انتهاك لآلية مبادئ أساسية من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . فتوجهه الرئيسي مازال ماثلا في أن القوات الاجنبية يجب أن تغادر كمبوديا لتتيح للشعب الكمبودي ممارسة حقه في تحديد مستقبله بنفسه . وبالنظر الى ظروف كمبوديا الفريدة في نوعها والمعاناة الطويلة التي عاناها ذلك البلد ، يقترح مشروع القرار أيضا ، كما في حالة ناميبيا ، شكل ما من أشكال الترتيبات الانتقالية المؤقتة الى أن يتمكن الكمبوديون من اختيار حكومتهم بأنفسهم . وهذا أمر هام للغاية إن كان لنا أن نؤمن قيام سلام دائم في كمبوديا .

ونظرا لأن قضيتي كمبوديا وأفغانستان نظرنا بشكل متزامن تقريبا في الجمعية العامة طوال ما يقرب من عشر سنوات ، لم يكن هناك مهرب من إجراء المقارنات بين هذين

الصراعين . ففي حالة أفغانستان ، تدعو الاتفاقات الى انسحاب القوات الاجنبية لكنها تلزم صمتا نسبيا فيما يخص الترتيبات الداخلية التي يتعين أن تعقب ذلك الانسحاب . أما في حالة كمبوديا ، فإنه يتعذر التمييز بنفس هذه البساطة بين الأوجه الداخلية والأوجه الخارجية للمشكلة . واسمحوا لي أن أوضح السبب في ذلك .

كثيرا ما ادعت فييت نام في دعاياتها أن الجيش الفيتنامي ذهب الى كمبوديا لانقاذ الشعب الكمبودي من سياسات الإبادة الجماعية التي انتهجها بول بوت . وهناك سبب قوي للنظر الى هذا الادعاء بقدر كبير من التشكك ، نظرا للتاريخ الطويل لجهود فييت نام الرامية الى فرض هيمنتها الاقليمية على الهند الصينية . كما أن فييت نام وضعت أيضا في السلطة في بنوم بنه كوادر سابقة من الخمير الحمر لم يكن سجلها السابق وهي في السلطة خلوا من المآخذ . إن المخاوف التي أشيرت بشأن الخمير الحمر لا يمكن تجاهلها . وكما قال الامير نورودوم سيهانوك ، لن يكون من شأن أية تسوية مبهمة أو غير محددة تتيح للخيمر الحمر الاستيلاء على السلطة بعد انسحاب الفيتناميين إلا أن تتيح "تكتة ذهبية" للفيتناميين ليغزوا كمبوديا من جديد . ومنذ وقت قصير للغاية ، صرح الامير سيهانوك للصحافة بأن فييت نام وحلفاءها رفضوا الموافقة على تشكيل قوة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام لانهم يريدون للحرب الاهلية أن يتسع نطاقها . ووفقا لما نشرته صحيفة "انترناشيونال هيرالد تريبيون" بعددها الصادر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، قال الامير

"وبعدها سيصبح بوسع الفيتناميين ، بعد أن يكونوا قد انسحبوا ،

الادعاء بأن عليهم العودة الى كمبوديا لحماية الشعب الكمبودي من الخيمر الحمر لأنه لا يوجد أحد سواهم بوسعه أن يفعل ذلك ، وسيتعين على المجتمع الدولي آنذاك أن يقبل ادعاءهم" .

واليوم ، ليس هناك من يمكنه أن يدرك ما هو الافضل لكمبوديا أكثر من الامير سيهانوك ، فهو رجل دولة ووطني متمرس . ولذلك ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعير مخاوفه انتباها شديدا ، إذ أنها تمثل خلاصة حكمة تجمعت لديه على مدى سنوات عديدة

من الخبرات المريرة . والامير سيهانوك ، قبل كل شيء ، سياسي واقعي . فهو يعلم بأنه يتعين أن يكون للخمير الحمر دور في تحرير كمبوديا . إلا أنه يتعين ألا يكون ذلك الدور مسيطرا . والجميع ، بما في ذلك الخمير الحمر ، يعلمون بهذا . إلا أنه يتعين ألا توفر لفيت نام أبدا أية ذريعة لتهديد استقلال كمبوديا ، الذي أوشك الآن أن يستعاد بعد ١٠ سنوات تقريبا من النضال . وهذا ما حدا ببلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا أن تقبل في اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي انعقد في تموز/يوليه هذا العام ، بالفقرة ٦ من بيان رئيس الاجتماع غير الرسمي ، التي جاء فيها :

"أن القضيتين الرئيسيتين في المشكلة الكمبوتشية ، وهما قضيتان مترابطتان ، هما انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا ، الذي سينفذ في سياق حل سياسي شامل ، ومنع تكرار سياسات وممارسات الإبادة الجماعية التي انتهجها نظام بول بوت ...". (A/43/493 ، الفقرة ٦)

في الختام ، اسحوا لي أن أعترف بأن مشروع القرار المعروض علينا ليس مشروعاً كاملاً . وربما كان ينبغي له أن يذكر فييت نام صراحة بالاسم ، بوصفها الطرف الغازي . ولربما كان يتعين أن يشار فيه إلى الخمير الحمر إشارة أقوى . إلا أننا نعتقد أن المجتمع الدولي معني بالفحوى السياسية الرئيسية لمشروع القرار أكثر مما هو معني بتفاصيل صياغته . غير أن مشروع القرار هذا ، بتحديدته بوضوح العناصر الرئيسية للتسوية السياسية الشاملة ، يسعى إلى التعبير عن وجهة نظر أعرض قطاع ممكن من المجتمع الدولي وإلى التأكد من أن التسوية السلمية ستكون تسوية دائمة .

ولدينا من الأسباب ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن العديدين ممن سيموتون ضد مشروع القرار سعداء به في سرائرهم . إلا أننا نأمل ألا يندم هؤلاء في السنوات المقبلة على عدم اغتنامهم الفرصة التي اتاحت لهم اليوم لإرسال إشارة واضحة إلى النمر والتماسيح ، على حد سواء ، كيما تترك الشعب الكمبودي وشأنه . أما من سيرسلون هذه الإشارة اليوم ، بالتصويت لصالح مشروع القرار ، فيمكنهم أن يتأكدوا أن الملايين من الكمبوديين سيتوجهون إليهم بالشكر من أعماق قلوبهم .

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستدرج سنة

١٩٨٨ في سجلات هذه المنظمة باعتبارها خير سنة للسلم والأمن الدوليين ، فهي سنة أشرق فيها أخيرا فجر الحل المرغوب على العديد من بؤر التوتر .

ففي أفغانستان ، وبعد تسع سنوات من الاحتلال السوفيياتي ، تسع سنوات من المعاناة بلا حدود التي عاناها شعب أفغانستان ، تبين أخيرا للسلطات السوفيياتية ، في مطلع هذه السنة ، أنه ليس بوسعها أن تهزم مقاتلي أفغانستان البواسل المدافعين عن الحرية أو تواصل تجاهل الرأي العام الدولي المناهض لاحتلالها لذلك البلد . ولذلك اتخذت تلك السلطات قرارا حكيما ومحموذا بسحب قواتها من أفغانستان .

وفيما يتعلق بمسألة ناميبيا ، يبدو أن هناك تحركا إيجابيا نحو تطبيق جنوب افريقيا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفيما يخص مسألة الصحراء الغربية ، قَبِلَ طرفا النزاع خطة السلم التي قدمها اليهما الأمين العام بالتعاون مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية . وهناك خطوات مشجعة تتخذ الى الامام في سعينا الى التعايش السلمي ، ويأسف وفدنا أشد الأسف لأن مسألة كمبوتشيا لا يمكن إدراجها مع تلك المسائل . وسوف نكون ممتنين لفييت نام كل الامتنان لو أنها سارت على نهج الاتحاد السوفيياتي وسحبت قواتها من كمبوتشيا . فمازال هناك متسع من الوقت ، وبوسع فييت نام أن تتخذ قرارا حكيما قبل نهاية هذه السنة .

لقد مضت عشر سنوات ، وطوال عشرة فصول صيف وعشرة فصول شتاء ظل الكمبوتشيين يعانون معاناة لا توصف تحت احتلال آلاف الجنود الفيتناميين وتحت القمع على أيدي النظام الحاكم العميل الذي فرضته فييت نام . وظلت فييت نام طوال عشر سنوات تجرب كل ما في جعبتها لكي تقوي نظام الحكم العميل لها في كمبوتشيا ، لكن كل جهودها ذهبت هباء . أليس من الحكمة الآن ، بعد عشر سنوات من النتائج غير المشمرة ، أن تهتدي بحكمة الاتحاد السوفيياتي وتسحب قواتها من كمبوتشيا ، لكي تترك الكمبوتشيين ليقرروا لأنفسهم بأنفسهم من الذي سيحكمهم ؟ من النادر أن يكتب النجاح للدول التي

تحتل دولا أخرى بالوسائل العسكرية وتقمعها ، فلماذا إذن الاستمرار في هذه الممارسة غير المجدية ، التي لا تعود على أصحابها إلا بالإدانة الدولية ؟
لقد آن الاوان لأن يدرك شعب فييت نام الباسل أنه لا خيار أمامه سوى اغتنام قوة الدفع التي ولدتها هذه السنة المباركة للبحث عن مخرج مشرف من هذه الحالة التي لا يمكن أن تكلل بالفوز . ونحن نقول للغويتناميين : اسحبوا قواتكم من كمبوتشيا وستنالون الغفران وستلقون الترحيب مرة أخرى في صفوف المجتمع الدولي باعتباركم عضوا مستحقا للاحترام .

لقد داوم وفد بلدي على تأييد مشروع القرار المتعلق بكمبوتشيا وعلى الاشتراك في تقديمه ، لكننا سعداء بهذا العمل في هذه السنة أكثر من أي سنة مضت بسبب الجهود الحميدة التي تبذلها بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لكي تعرض على فييت نام مخرجا مشرفا من أحابيل تلك المشكلة وسبيلا لإبداء رغبة حقيقية في التوصل الى حل سلمي .
إننا نعرف أن كثيرا من الوفود كان يفضل أن يدين مشروع القرار فييت نام لاحتلالها كمبوتشيا وأن كثيرا من البلدان التي تشترك عادة في تقديم مشروع القرار هذا كان يود أن يماغ مشروع القرار بلهجة شديدة ، إلا أن وفد بلادي يثق ثقة كاملة في حكمه بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، ويثني على موقفها الإيجابي الواقعي من مسألة البحث عن حل سلمي .

فجزر القمر تؤمن إيمانا راسخا بأن المهمة الاساسية لهذه المنظمة تأييد وتشجيع الجهود الحقيقية التي تبذل سعيها الى حل المشاكل سلميا . وينبغي للمنظمة أن تقاوم أية جهود تبذلها الدول الاعضاء لاستغلالها كمخفل تسجل فيه الانتصارات السياسية على خصومها . ويعتقد وفد بلادي أنه ينبغي لمشروع القرار هذا - بل ويجب - أن يحظى بتأييد جميع البلدان المحبة للسلم .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تود بابوا غينيا الجديدة أن تعلن مشارقتها لممثلي الدول الاعضاء فيما أعربوا عنه أمام الجمعية العامة من مشاعر التأييد لمشروع القرار المتعلق بالحالة في كمبوتشيا .

لقد ظلت القضية الكمبوتشية مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة طوال السنوات العشر الماضية . وطوال عقد من الزمان عاش أبناء الشعب الكمبوتشي كمواطنين في اقليم محتل بقوة قوامها ١٠٠ ٠٠٠ جندي أجنبي يعيشون داخل حدودهم . وطوال عقد من الزمان كان أبناء شعب كمبوتشيا ضحايا لعمليات الإبادة والاسترقاق والتجويج حتى الموت وغير ذلك من أعمال القسوة والتعدي الخطير على حقوق الانسان والحقوق المدنية من قبل الخمير الحمر ونظام الحكم العميل . وطوال عقد من الزمان صار الالاف من الكمبوتشيين ، بسبب خوفهم من الاضطهاد لاجئين أو مشردين يلتمسون اللجوء في بلدان كتايلند وأماكن أخرى سعيًا الى إعادة التوطن .

وتؤمن بابوا غينيا الجديدة إيمانًا راسخًا بأن أية محاولة للتوصل الى تسوية للقضية الكمبوتشية قائمة على التفاوض ينبغي لها أن تتضمن جهود أعضاء مجلس الامن الدائمين جميعًا ، فضلا عن المساعي الحميدة للأمين العام وجميع أطراف النزاع .

وبينما ترحب بابوا غينيا الجديدة بالدلائل الايجابية التي تشير الى تحرك مختلف الأطراف نحو الحوار والمناقشات الدبلوماسية المتعلقة بمستقبل المشكلة الكمبوتشية ، لا بد لاي خطة تسوية أن تعبر عن مصالح الشعب الكمبوتشي وتحميها .

وتود بابوا غينيا الجديدة أن تكرر الإعراب عن الرأي القائل بأن استقرار جنوب شرقي آسيا لن يكفله إلا عودة السلم الى كمبوتشيا واحترام حقوق الشعب الكمبوتشي بشكل كامل . وتثني بابوا غينيا الجديدة على أعمال وكالات الامم المتحدة المتخمة والتطوعية ، كمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، واللجنة الدولية للصليب الاحمر ، تقديرا لبرامجها المخصصة لتقديم المساعدة الانسانية التي تنفذها بكفاءة ونجاح لصالح المشردين من أبناء كمبوتشيا .

كما تثني حكومة بابوا غينيا الجديدة على البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لاسيما تايلند ، تقديرا لسماحتها وتأييدها . فهي بلدان لم تكتف بقبول العديد من المشردين الذين عبروا الحدود اليها بل وتمكنت أيضا من تأمين دعم المجتمع الدولي لحل عادل ودائم لصالح الشعب الكمبوتشي .

يجعل مشروع القرار المعروض علينا من الواضح أننا لا نريد انسحاب القوات الفيتنامية غير المشروط من كمبوتشيا فحسب ، بل ونريد أيضا ترتيبات تحول دون عودة الخمير الحمر إلى السلطة في كمبوتشيا ، إذا ما رحل الفيتناميون أو عندما يرحلون بالفعل .

فمشروع القرار واسع النطاق ويضع كلا الجانبين في حسبانه ويدعو على وجه التحديد إلى التسوية التفاوضية للصراع الكمبوتشي . ومما ييسر التوصل إلى هذه التسوية عقد مؤتمر دولي معني بكمبوتشيا تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة . إن بابوا غينيا الجديدة تثني على مرمى مشروع القرار هذا وتأمل أن يكون بمثابة نقطة انطلاق للقيام بمبادرات أخرى في المنطقة فيما يتعلق بكمبوتشيا وبآلاف اللاجئين والنازحين الذين عانوا معاناة قاسية خلال العقد الماضي . وأود أن أشني على مشروع القرار لأنه يسعى إلى إعادة التأكيد على حق شعب كمبوتشيا في تقرير مصيره بنفسه بمنأى من تدخل بلدان أخرى . فآلاف اللاجئين والنازحين في كمبوتشيا جديرون بدعمنا المخلص .

السيد إنغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صيغ

عنوان البند ٢٣ الصياغة السلمية التي تجعله يسترعي اهتماما خاصا بالحالة الخطيرة في كمبوتشيا .

فطوال عقد من الزمان ، أجبر الشعب الكمبوتشي - بحكم الظروف المفروضة عليه - على أن يظل خارج مجرى النهضة الحادثة في آسيا بفضل الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية اللفتين للنظر . فإذا استنزفت قوى الشعب أمام قوات عسكرية أجنبية أكثر تفوقا ونال منه الضعف نتيجة بطش وإهانة الاحتلال أو الوجود العسكري الأجنبي وشارت عزيمته بفعل الإحباط والنزاع الداخلي المستحث من الخارج ، فقد قدرته على تقرير مصيره وفقدت أمته الفرصة للمشاركة في الحياة الدولية مشاركة كاملة . فلم يجد أمامه بعد ذلك سوى أن يمارس آخر ما تبقى له من حقوق ألا وهو حقه الهزيل في أن يلوذ بالبلدان المجاورة وغيرها .

إن عقدا من الصراع والحرمان فترة طويلة للغاية في عصر تستمرخ فيه الأمم المتحدة وميثاقها الضمير العالمي ليلتفت إلى قضايا الحياة والموت التي تحدد مصير السلم والامن الدوليين . وقد طال الأمد على نحو خطير دون أن يجري استبعاد عناصر الشقاق التي تسعى إلى تدمير بقايا البناء الوطني الناجح في كمبوتشيا .

وفي محاولة لاستخدام الآلية الدولية التماسا للغوث ، تطلع شعب كمبوتشيا إلى الأمم المتحدة بوصفها المركز العالمي لتنسيق أنشطة الدول وفقا للمعايير والمبادئ التي تحظى بالتأييد الجماعي . وعلى الرغم من أن القرارات التي اتخذناها هنا سنة إثر أخرى كان لها أثر مهدئ خفف من قلقنا ، إلا أننا لم نر الشعب نفسه وقد نعم بقدر من الارتياح إلا في الآونة الأخيرة . لقد رثي أن المساعي الحميدة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار كفيلة بالاسهام في التوصل إلى تسوية سياسية . ولكن حتى رجل السلام ذاك كان عليه أن يستعين بطاقات هائلة استمدتها من رصيده الضخم من الصبر والحنكة الدبلوماسية ، بغير أن تتحقق فائدة مباشرة .

ولم تتح للأمم المتحدة - التي يتمثل دورها المركزي ومقصدها الرئيسي - اللذان حددهما لها ميثاقها - في صون السلم والامن الدوليين - الفرصة التي تحتاجها لإجراء التسوية السريعة والسلمية للنزاعات . ونحن نعرب عن عميق تقديرنا للأمين العام للخطوات الشجاعة التي سعى إلى اتخاذها لتخفيف حدة التوتر في كمبوتشيا .

إن قرارنا بالاشتراك في تقديم مشروع القرار الخاص بهذا البند إنما يستند إلى رغبة أمتنا في المشاركة في توفير تشجيع دولي واسع النطاق للتسوية السلمية للنزاعات التي تنطوي على خطر التحول إلى صراعات . ونحن نرحب بالدور الذي تضطلع به المنظمة الاقليمية الخاصة بتلك المنطقة وهي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وفقا للفقرة ١ من المادة الثالثة والثلاثين من ميثاق الأمم المتحدة .

لقد ترابطت أوامرنا نحن الافريقيين بفضل ما حققناه من تضامن أفضى إلى مولد حركة البلدان الافريقية ومنظمة الوحدة الافريقية . وبوسعي أن أضيف أن ظاهرة مماثلة أدت إلى مولد مفهوم التضامن الآسيوي . إذ أصبح اللجوء إلى الكيانات الاقليمية أمرا محتما عندما تغفل الوسائل الداخلية أو تبدو مستحيلة . وقد تسنى ، بواسطة آليات

القارة ، النجاح في حل كثير من النزاعات التي وقعت في افريقيا بين الافريقيين أنفسهم لأن الأطراف المعنية تشعر أنها تحظى بفهم أفضل من جانب نظرائهما . وقد نجحت الجهود التي بذلتها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في جمع كل أطراف هذا الصراع المعقّد معا . فأتاحت الفرصة للحوار بعيدا عن التأثير المباشر أو غير الضروري للأطراف الخارجية الرئيسية التي تشجع المتسابقين على السلطة أو على البقاء في المنطقة .

إن مشروع القرار A/43/L.12 يوفر ، في رأينا ، الأساس المرّضي الوحيد لتجنّب الاحتياج للدعم الخارجي غير المثمر والمزعزع للاستقرار . ويجب منع الأطراف من تحدي مصداقية ونية الأمم التي شجعتها المشاعر والشواغل الاقليمية على استخدام مساعيها الحميدة - وهي مساعٍ حظيت بقبول الجميع . هناك خطر ماثل يهدد بأن تصبح العودة إلى العداوات القديمة أو إلى أشكال جديدة من العداوة أمرا محتما مع انسحاب القوات الأجنبية . فالخصمان القديمان موجودان هناك ، وتراود كل منهما أوهام عن المزايا الجديدة التي تحققت في ميزان القوة .

وينبع التأييد الحكيم للأمير نورودوم سيهانوك من ادراك أنه مازال يمثل ربما القيادة البديلة الحقيقية الوحيدة القادرة على تحقيق المصالحة في ذلك البلد الذي مزقته الحرب . ويجب علينا أن نساعد الشعب الكمبوتشي على وضع اجراءات ونهج جديدة تكفل للشعب أن يمارس ممارسة حقيقية حقه الأساسي في اختيار القيادة الملهمة القادرة على قيادته صوب آفاق جديدة ونظيفة تسودها الحرية والسعادة ، وغير ملوثة بالمخدرات والمحاقن والدمي العميلة التي تستخدم لاثارة الصراع واشاعة اليأس . فمن الضروري أن يواصل الجميع العمل معا من أجل السلم ، إذ أصبح مما يتسم بأهمية حاسمة أكثر من أي وقت مضى ألا نخسر معركة السلم* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

إننا نناشد أصدقاء طرفي الصراع ، الكمبوتشين والفييتناميين على حد سواء ، أن يشتركوا في العمل لتحقيق النجاح للمبادرات الجاري اتخاذ زمامها حاليا . ونطلب إلى جميع القوات الأجنبية بالانسحاب ، كما نطلب إلى كل أصدقائنا وكل مؤيدي المتنازعين أن يشاركوا في تعزيز الجهود الحالية الرامية إلى اقرار السلم في كمبوتشيا ، وفي احترام منطقة السلم هناك .

لنتخلّ عن الصراع ولنعمل على تهيئة الظروف التي تمكّن من نبذ الحرب في العلاقات الدولية . ولنجعل الانبعاثة الحالية للشقة بمبادئ ومعايير الميثاق هي التي تحكم كل سياساتنا الخارجية والمحلية . ولنجعل تغير الظروف الراهنة يؤدي إلى تحقيق سلم دائم للشعب الكمبوتشي ، حتى يمكنه أيضا أن يشارك على نحو مشروع في عملية بناء عالم جديد عن طريق تدابير تعزيز السلم العالمي واحساننا بالتضامن مع الشعب الكمبوتشي باق خلال هذه الاوقات العصيبة التي يسعى فيها إلى المصالحة الوطنية .

السيد بيولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في يوم

عيد الميلاد من عام ١٩٧٨ ، قامت جمهورية فييت نام الاشتراكية ، منتهكة انتهاكا سافرا لمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، بغزو كمبوتشيا وتنصيب نظام في فنوم بنه . وبالإضافة إلى احتلال فييت نام غير المشروع لكمبوتشيا تواصل أيضا انتهاج سياسة ترمي إلى تحقيق تغيير ديموغرافي كبير في كمبوتشيا .

لقد أدين العدوان على كمبوتشيا اذانة عالمية ، وهو أمر لا يمكن اغتفاره مطلقا . انه يشكل خطرا يتهدد السلم والامن الاقليميين وكذلك الدوليين . وقد كان أقوى أثر له على تايلند التي أصبحت بين عشية وضحاها احدى دول خط المواجهة . وكثيرا ما انتهكت سيادة تايلند وسلامتها الاقليمية . إذ أصبحت الغزوات الفييتنامية للأرض التايلندية متكررة خلال السنوات العشر الماضية . كما جرت عمليات قصف عديدة عبر الحدود داخل الأراضي التايلندية . ودمرت قرى عديدة . وقد تسببت هذه الاعمال - على نحو مباشر أو غير مباشر - في قتل العديد من المواطنين التايلنديين وجرح المئات منهم .

لقد حوّل العدوان على كمبوتشيا أيضا العديد من الكمبوتشيين إلى لاجئين ومشردين في جنوب شرقي آسيا بل وفي جميع أرجاء العالم . ففي الواقع لا تزال مشكلة لاجئي جنوب شرقي آسيا تمثل إحدى أشد نتائج المشكلة الكمبوتشية مأساوية . وقد وفّرت تايلند المأوى والرعاية لأكثر من ٣٠٠ ألف كمبوتشي نازح بسبب الصراع المستمر في بلادهم . وما زال حوالي ٧٠٠ كمبوتشي يعبرون الحدود شهريا إلى داخل تايلند في تدفق مستمر .

ومنذ غزو كمبوتشيا في عام ١٩٧٨ ، تعمل تايلند بنشاط جنبا إلى جنب مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وغيرها من البلدان الأخرى التي لها نفس أفكارها ، بغية إيجاد حل سياسي دائم لذلك الصراع . فنحن نعمل على تحرير كمبوتشيا من الاحتلال الأجنبي حتى يمكن استعادة الأمن والسلم في جنوب شرقي آسيا . ولقد قمنا ، جنبا إلى جنب مع حوالي ٦٠ دولة عضوا في الأمم المتحدة ، بتقديم قرارات الجمعية العامة الداعية إلى انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا . ونحن نود أن نرى كمبوتشيا تبرز مرة أخرى بوصفها دولة ذات سيادة ومستقلة ومحايده وغير منحازة لا تهدد أيًا من الدول المجاورة لها .

إن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تعمل أيضا صوب تحقيق نفس الغاية . إذ يتيح مقترحها ذو الثماني نقاط سبيلا مشرفا لانتهاء المشكلة الكمبوتشية . وهو يتطابق مع الرغبة في المصالحة الوطنية والتعايش السلمي ، ويتسق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، ويمهد السبيل صوب استعادة كمبوتشيا المستقلة المحايدة ذات السيادة وغير المنحازة ، التي تعيش في سلم مع جميع جيرانها .

لقد كانت هذه السنة سنة خاصة دوليا ، إذ سجّلت سنة ١٩٨٨ بداية اتجاه جديد ومشجّع صوب السلم والمصالحة في العلاقات الدولية . ونحن نشهد اتجاهها جديدا صوب ما أسماه وزير خارجية بلادي المارشال جوي سيدهي سافيتسيلا بأنه "نظام عالمي جديد للسلم والعدالة" .

ففي جنوب شرقي آسيا ، شهدت سنة ١٩٨٨ نوعا من التحرك صوب تسوية سياسية شاملة للمشكلة الكمبوتشية . إذ أعلنت فييت نام عن انسحاب ٥٠ ألف جندي فييتنامي من كمبوتشيا بنهاية عام ١٩٨٨ . ونحن في انتظار التنفيذ الفعلي لهذا الانسحاب المعلن عنه . كما أن اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، الذي عقد في اندونيسيا خلال تموز/يوليه الماضي ، قد مكن من أن تلتقي شتى الأحزاب الكمبوتشية لأول مرة سويا مع فييت نام ، الدولة القائمة بالاحتلال . وقد حضر أيضا اجتماع جاكرتا غير الرسمي ممثلون عن بلدان أخرى معنية في المنطقة .

لقد شكّل اجتماع جاكرتا غير الرسمي فريق عمل قام بعقد اجتماع في الفترة ما بين ١٧ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ بجاكرتا . لكن للأسف كانت نتائج هذا الاجتماع الأول للفريق العامل مخيبة للآمال . ومن الجدير بالملاحظة أن أحد الأحزاب المعنية مباشرة لم يشارك في هذا الاجتماع . وقد لاحظنا - بالإضافة إلى ذلك - أنه قدّمت شروط مسبقة جديدة . كما لاحظنا أن هناك إصرارا متكررا على أن يتم سحب القوات الأجنبية من كمبوتشيا بالتزامن مع وقف تقديم الدعم الخارجي للمقاتلين الكمبوتشيين من أجل الحرية .

لكن من ناحية المبدأ الأساسي ، يعتقد وفد بلادي أنه من الحق المشروع لأي شعب خاض للاحتلال الأجنبي أن يخوض نضالا عادلا لتحرير بلده . وفي خوضه لهذا النضال يكون له الحق في طلب مساعدة خارجية . ووفد بلادي مقتنع بأن الدعم الخارجي الذي يقدم للمقاتلين الكمبوتشيين من أجل الحرية يجب ألا يتوقف إلا بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي لبلاده .

لقد كانت تايلند من بين مؤيدي الفريق العامل المنبثق عن مؤتمر جاكرتا غير الرسمي ، ويحدوها الأمل في أن ينجح في التوصل إلى تقارب في الآراء من شأنه أن يشكّل تقدما حقيقيا صوب تسوية سياسية دائمة للصراع الكمبوتشي . وبالإضافة إلى ذلك ، نتابع باهتمام أيضا الجهود التي يبذلها الأمير سامديك نورودوم سيهانوك صوب تحقيق نفس الغاية .

ورغم أننا رأينا بعض التطورات المشجعة هذا العام ، فلا تزال عقبات كثيرة لم يتم الوفاء بالمطالب المشروعة للمجتمع الدولي كما وردت في قرارات الأمم المتحدة المتكررة الخاصة بهذا الموضوع . فالقوات الغييتنامية لم تنسحب بعد . ولم يمارس بعد الشعب الكمبوتشي حقه في تقرير المصير . والسلم والاستقرار والامن لم تعد بعد إلى جنوب شرقي آسيا .

يود وفد بلدي أن يفتتح هذه الفرصة ليعرب عن امتنانه للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار وممثله الخاص السيد رفيع الدين أحمد لما يبذلانه من جهود لا تكلّ في السعي من أجل التوصل الى تسوية سياسية دائمة للمشكلة الكمبوتشية . ويود وفد بلدي أن يعرب أيضا عن امتنانه للسيد ليوبولد غراتز رئيس المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا لجهوده المشابرة واهتمامه الملتزم .

ونعرب عن تقديرنا كذلك للسفير ماسامبا ساري ممثل السنغال والرئيس السابق للجنة المختصة للمؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا ، وللسفيرة دياللو التي خلفته في هذا المنصب ، وللأعضاء الآخرين في اللجنة المختصة لجهودهم الدؤوبة ومشاركتهم النشطة في السعي المستمر للتوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة وفقا للولاية التي أناطها بهم المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا .

ومرة أخرى تضم تايلند صوتها في هذه الجمعية العامة الى أصوات الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والبلدان الأخرى التي نشاطرها في الرأي في تقديم مشروع قرار جديد بشأن بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في كمبوتشيا" . وقد تجاوزنا كثيرا ما فعلناه في السنوات التسع الماضية ، وأدخلنا عناصر نعتقد أنها مكونات ضرورية للتسوية السياسية الشاملة على ضوء التطورات الجديدة التي حدثت هذا العام .

إن الفحوى الرئيسية لمشروع القرار لم تتغيّر . فهو يعرب عن الاستياء لاستمرار وجود القوات الأجنبية في كمبوتشيا . ويدعو الى الانسحاب غير المشروط لهذه القوات ، ويؤكد من جديد ضرورة تقيّد جميع الدول بدقة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ويعكس مشروع القرار توافق الآراء الواسع النطاق الموجود فيما بين شعب كمبوتشيا فيما يتعلق بدور سامديش نورودوم سيهانوك باعتباره الزعيم المعترف به لكل الشعب الكمبوتشي . ويتوخى مشروع القرار أيضا أن يتم انسحاب القوات الأجنبية في ظل إشراف ورقابة دوليين فعّالين . ولا بدّ من التشديد على الإشراف والرقابة الدوليين

لضمان أن انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا سيكون انسحاباً حقيقياً وليس مجرد عمليات تناوب بين القوات كما رأينا في الماضي . وسيساعد الإشراف والرقابة الدوليان أيضاً في ضمان منع حدوث فوضى في كمبوتشيا في أعقاب انسحاب القوات الأجنبية منها .

ويبدو مشروع القرار كذلك إنشاء سلطة مؤقتة قائمة بالإدارة بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية وتفكيك جميع النظم القائمة . وستبقى السلطة المؤقتة قائمة بالإدارة حتى تنتخب حكومة جديدة ، ضماناً لاستمرار الأعمال الحكومية العادية خلال الفترة الانتقالية .

وإذ يدعو مشروع القرار إلى التشجيع على تحقيق المصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين تحت قيادة سامديش نورودوم سيهانوك ، فإنه يضع في اعتباره أن السلم الدائم لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عملية المصالحة الوطنية فيما بين كل الأحزاب الكمبوتشية . واستبعاد أي حزب من الأحزاب الكمبوتشية ستكون له آثاراً مأساوية سياسياً وعسكرياً ، وهو سيعني إطالة أمد الصراع .

لقد أخذ واضعو مشروع القرار في اعتبارهم الحقيقة التي مؤداها أنه حدث في الماضي القريب ، ولا تزال تحدث ، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في كمبوتشيا . ونحن نريد وضع نهاية لهذه الانتهاكات وعدم عودتها . لذلك أدرجنا في مشروع قرارنا عبارة "عدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المدانة عالمياً" . وهذه العبارة موجودة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٥ عن الحالة في كمبوتشيا .

ومرة أخرى ، من الضروري أن تنظر الجمعية العامة في مشروع القرار كما ورد في الوثيقة A/43/L.12 الذي اشترك في تقديمه ٦٤ بلداً ، وأن تبت فيه .

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار هذا بشأن الحالة في كمبوتشيا منصف ومتوازن . وهو يتضمن مطالب مشروعاً تتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . كما يتضمن عناصر جديدة يعتقد واضعوه أنها ضرورية في العملية التي تستهدف تسوية المشكلة الكمبوتشية وتحقيق المصالحة الوطنية للشعب الكمبوتشي .

ونريد أن نرى أخيرا كمبوتشيا قد استعادت سيادتها الكاملة واستقلالها ومركزها الحيادي وغير المنحاز حتى يمكنها أن تعيش في ظل السلم والوئام مع كل جيرانها . ويعتقد وفد بلدي أيضا ان اعتماد الجمعية العامة لمشروع القرار هذا سيشكل خطوة أخرى هامة وبنّاءة صوب إحلال السلم والأمن في منطقة جنوب شرقي آسيا . وسيكون اعتماده ماثرة أيضا للأمم المتحدة ذاتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد استمعنا الى المتكلم

الأخير في المناقشة الخاصة بهذا البند .

وستمضي الجمعية العامة الآن للنظر في مشروع القرار A/43/L.12 .

أعطي الكلمة الآن للوفود التي تريد تعليق تصويتها قبل التصويت .

وأود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة أنه وفقا للمقرر ٤٠١/٣٤ يحدد تعليق

التصويت بمدة عشر دقائق ، وتقوم الوفود به من مقاعدها .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : اتخذت

الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٩ قرارات شتى بقصد الإسهام في حسم الصراع في كمبوتشيا . وقد كان موقف حكومة المكسيك فيما يتعلق بتلك القرارات مبنيا على

الاحترام الكامل للمبادئ التوجيهية للقانون الدولي . وفي الحالة المطروحة علينا أكثر مما في أي حالة أخرى نجد أن القضية التي نحن بمددها تتمثل في المبدأيين

الأساسيين عدم التدخل وتقرير الشعوب لمصيرها حتى في حالة الصراعات . وترى المكسيك انه لا يمكننا الفصل في تطبيق هذين المبدأيين . وكما رفضنا دائما رفضا قاطعا وجود

القوات الأجنبية فوق الأراضي الكمبوتشية ، فإننا أوضحنا رغم ذلك انه لا ينبغي أن ننسى أن من استولوا على السلطة بالقوة في ذلك البلد في عام ١٩٧٥ قد انتهكوا

بالمثل ممارسة أحد حقوق الإنسان الأساسية ، ألا وهو الحق في الحياة . ولا يمكن بأي حال تبرير الاحتلال الأجنبي والحرمان من حق تقرير المصير .

ومع ذلك ، فإنه ليس من الممكن ترك الباب مفتوحا لإطالة أمد عمليات الإبادة

الجماعية التي تعرّض لها الشعب الكمبوتشي وسقط ضحيتها .

ومما يبعث على الأسف أن القرارات التي اتخذت في السنوات السابقة لم تعكس
شواغل حكومة المكسيك تلك ، الأمر الذي أجبر وفد بلدي على الامتناع عن التصويت عند
إجراء عمليات التصويت عليها .

أما مشروع القرار A/43/L.12 المطروح الآن أمام الجمعية العامة فإنه يتضمن
عناصر جديدة وإشارات إلى تطورات إيجابية حدثت خلال العام الماضي .

ولاول مرة ، مهد الطريق أمام اتفاق محدد يمكن شعب كمبوتشيا من الممارسة الكاملة لحقوقه السيادية بمنأى عن التدخل الاجنبي . وكما ينص مشروع القرار صراحة ، يجب منع العودة مرة ثانية الى السياسات والممارسات التي اُدينت على نطاق عالمي في الماضي القريب . ونشير بذلك الى الإبادة التي ارتكبت بحق شعب كمبوتشيا . وثمة جانب إيجابي آخر يتمثل في عدم الإشارة الى ائتلاف القوى الذي ضم الفئة المسؤولة عن هذه الاعمال الوحشية التي ارتكبت في الاعوام السابقة .

وبالتالي ، ستصوت حكومة المكسيك لصالح مشروع القرار تعبيراً عن تأييدنا المطلق للعملية الدبلوماسية الجارية الآن التي ترسي الاساس لحسم النزاع عن طريق المفاوضات تماشياً مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وهناك عنصر آخر أخذته حكومتنا بعين الاعتبار هو أن مشروع القرار يتضمن إشارة الى اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في بوغور في اندونيسيا في الفترة من ٢٥ الى ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ والذي شاركت فيه كل الاطراف المعنية وبلدان معنية أخرى . غير أن حكومة المكسيك كانت ترغب في أن ينظر مشروع القرار بطريقة أكثر توازناً وشمولاً في الموقف البناء الذي أعربت عنه الاطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، كان ينبغي لمشروع القرار أن يشجع بقوة استمرار عملية المفاوضات . فلا يمكننا أن نتجاهل ، على سبيل المثال ، الإعلان عن عقد اجتماعات دبلوماسية في هذا الشهر لهذه الغاية .

وبالمثل ، تسلم حكومة المكسيك بأنه بينما يتعين على الجمعية العامة تأييد عملية المصالحة الوطنية بين كل أبناء شعب كمبوتشيا ، فإن شعب كمبوتشيا له حق سيادي مطلق في أن يحدد الطرق والخصائص والقيادة الخاصة بهذه العملية . ويعرب وفدي عن أمله في أن تتخذ الجمعية العامة في دورتها المقبلة قراراً ، دون تصويت إن أمكن ، يسلم بالتقدم الجديد المحرز المفضي الى ضمان تقرير المصير لشعب كمبوتشيا في إطار يكفل سيادته ، واستقلاله ، وعدم انحيازه ، وسلامته الإقليمية بمنأى عن التهديد بممارسات إبادة غير مقبولة .

السيد داه (بوركيينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد حدا
البند المعنون "الحالة في كمبوتشيا" بوفد بلادي الى الإدلاء بالبيان التالي تعليلا
للتصويت الذي نحن على وشك إجراؤه . يؤيد وفدي الرأي الذي أعرب عنه المهاتما غاندي
خلال النضال من أجل الاستقلال :

"إن الحرية هبة من الله ، وهبة الله لا يمكن أبداً ان تنتزع من

ابنائهم" .

واليوم ، كما كان الحال في الماضي ، أشبعت هذه الفكرة صوابها وقيمتها .
وهذا ما نعنيه بالضبط عندما نتكلم عن حق الشعوب في تقرير المصير الذي يمثل أحد
المبادئ الأساسية لمنظمتنا . ولقد انتهك هذا المبدأ ، وغيره من المبادئ الأساسية
لميثاق الأمم المتحدة ، في كمبوتشيا عضو من أعضاء هذه المنظمة تحتل قواته منذ عشر
سنوات إقليما غير تابع به .

فمنذ عام ١٩٧٨ ، يعيش شعب كمبوتشيا مع قوات الاحتلال . ومما يزيد من الأذى في
هذه الحالة أن قوات الاحتلال قد أتت من بلد عانى هو نفسه من آثار الاستعمار
والامبريالية . وهو بلد رفض التعرض لهذا الذل وحرر نفسه من الغزاة المتعاقبين .

وفي الوقت الذي انغمس فيه ذلك البلد في ويلات الحرب ، رفع المجتمع الدولي
صوته تأييدا له . ولم يحدث ذلك إلا في وقت قريب جدا يتعذر على المرء نسيانه .

وإذ يقترب العالم من نهاية هذا القرن ، ترفض بوركيينا فاصو ، تعبيرا عن
تمسكها بمثل الحرية للجميع ، موقف التساهل الذي ينطوي على الكيل بمكيالين لحالات
مختلفة ولكن متشابهة . واستنادا الى ذلك فإننا نؤيد مشروع القرار المعروض على
الجمعية العامة بغية حماية حرية شعب كمبوتشيا وسلامة أراضيها .

إلا أن وفدي يدرك أن نص مشروع القرار ليس وافيا . فبعض أحكام هذا النص يشير
مسائل حساسة وغيرها يمكن أن تكون مزللة في تفسيرها بطرق مختلفة . مع ذلك ، فإننا
نرى أن النقطة الحاسمة في هذه المسألة قد تم تحديدها بوضوح إذ يستند مشروع القرار
الى التأكيد على الانسحاب من أراضي كمبوتشيا . وبالنسبة لبوركيينا فاصو ،

يقتضي الحل السياسي بالضرورة استئصال المشكلة التي تكمن جذورها في استمرار الاحتلال الذي أعقب غزو كمبوتشيا . ويعتقد وفدي أن أوجه القصور في نص مشروع القرار A/43/L.12 . لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تقتضي ضمنا أية محاولة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المعنية بالنزاع . كما أننا نعتقد أن أحكام الفقرة الثانية عشرة من ديباجة مشروع القرار والفقرة الثانية من منطوقه تعيد سرد حقائق تاريخية ولا يمكن قطعاً اعتبارها تدخلا في الشؤون الداخلية لشعب كمبوتشيا التي تعد حقا مقصورا على شعب كمبوتشيا . واننا نعرب عن تحفظنا إزاء هاتين الفقرتين في حالة تأويلهما بطريقة مختلفة عن فهمنا لهما . ويدين وفدي التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد آخر .

وإن حل مسألة كمبوتشيا يتطلب أيضا تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة الثقة بين كل الأطراف المعنية . وهذا أمر لا محال منه إذا ما رغب هذا البلد الذي عانى من دمار هائل وواجه شعبه صعوبات يعجز عنها الوصف في استتباب السلم الذي دونه لا يمكن إعادة بناء البلد وتنميته .

وفي ظل هذه الخلفية ، يجب أن توافق كل الأطراف على الجلوس معا حول طاولة المفاوضات وإبداء تصميمها على بذل الجهود بغية التوصل الى حل دائم للمشكلة . وفي هذا الصدد ، نحث كل الأطراف على قبول أي اقتراح يقدم وفقا لهذا الاتجاه ، وخصوصا الاقتراحات التي يقدمها الأمين العام .

وفيما يتعلق ببلدي ، تمثل هذه المنظمة المحفل الذي يكفل الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للبلدان الصغيرة والكبيرة على حد سواء . كما تضمن هذه المنظمة احترام حقوق الإنسان التي يتم تجاهلها من خلال بعض الممارسات . وتود بوركيننا فاصو أن تعلن عن استعدادها لتقديم تأييدها لأي حل تفاوضي يساعد شعب كمبوتشيا في استعادة حريته . ويجدد بلدي احترامه لهذا الشعب ، كما نجدد مشاعر الصداقة للشعب الغييتنامي الذي تربطنا به روابط عديدة .

السيد فام نغاك (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ضوء تطورات جديدة في المنطقة ، يعتقد وفد فييت نام بأن الوقت قد حان لبدء فصل جديد في التعاون فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، وخلق ظروف يمكن أن تؤدي فيها الأمم المتحدة دورا إيجابيا في تسوية مسألة كمبوتشيا . بهذه الروح اقترحت فييت نام ولاوس على أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا مشروع قرار مشترك حول كمبوتشيا في الدورة الحالية للجمعية العامة ، يتم فيه الترحيب بجهود بلدان جنوب شرقي آسيا ، والأحزاب الكمبوتشية ، والإعراب عن التأييد الكامل لهذه الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية ، مع الدعوة إلى إبلاغ الأمم المتحدة بانتظام بما يحرز من التقدم . ولكن مما يؤسف له أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لم تقبل ذلك الاقتراح المقدم من فييت نام ولاوس .

إن مشروع القرار الذي تولت عرضه الرابطة هذا العام لا يبرز روح الحوار والتعاون التي سادت اجتماع جاكرتا غير الرسمي ويستمر أيضا في تشويه الحقائق في كمبوتشيا ، ويكرر الادعاءات ضد فييت نام ، ويحاول فرض آراء جانب على الجانب الآخر . ويطيل حالة الركود التي وصلت إليها مسألة كمبوتشيا في الأمم المتحدة ، ويجعل من المستحيل على الأمم المتحدة أن تظلع بمسؤوليتها النبيلة فيما يتعلق بمسألة كمبوتشيا .

إن مشروع قرار دول الرابطة لم يبرز على نحو كاف القلق العميق الذي يساور الرأي العام العالمي وكثيرا من البلدان في الجمعية العامة ومطالبتها القوية بأن يحال ، على نحو فعال ، دون عودة نظام بول بوت المبيد للأجناس إلى كمبوتشيا بعد انسحاب قوات فييت نام .

لكل هذه الأسباب فإن وفد فييت نام مضطر إلى التصويت ضد مشروع القرار A/43/L.12 . وستواصل فييت نام العمل إلى أن يأتي اليوم الذي يتم فيه تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة يحظى بتوافق الآراء الحقيقي ، وذلك لصالح كل الأطراف المعنية ، وفي المقام الأول شعب كمبوتشيا .

السيد لي لويي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : يود وفد الصين

بناء على تعليمات من حكومته أن يدلي بالبيان التالي قبل التصويت .

أولا ، لقد ظهرت مسألة كمبوتشيا نتيجة للغزو المسلح لهذا البلد ذي السيادة على يد السلطات الفيتنامية . إن الشعب الكمبوتشي يعيش في بؤس شديد تحت الاحتلال العسكري طيلة عشر سنوات . وكان انتهاك السلطات الفيتنامية الجسم لسيادة كمبوتشيا ، وحقوق الانسان الأساسية لشعبها موضع إدانة واسعة من الرأي العام العالمي المتمسك بالعدالة ، وينبغي الاستمرار في إدانته عالميا .

ثانيا ، إن سحب السلطات الفيتنامية السريع والكامل لقواتها من كمبوتشيا هو المفتاح الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة للمسألة الكمبوتشية . وتحاول فيت نام إيجاد الذرائع لتأخير سحب كل قواتها من كمبوتشيا ، وعرقلتها للتسوية السياسية لمسألة كمبوتشيا بربط سحب قواتها بالمشكلة الداخلية لكمبوتشيا وغيرها من المسائل . وتعارض الحكومة الصينية بشدة موقف السلطات الفيتنامية هذا .

ثالثا ، إن مشكلة كمبوتشيا الداخلية لا يمكن حلها إلا عن طريق الشعب الكمبوتشي ، وباختياره ، ومن خلال انتخابات حرة ، وبعيدا عن أي تدخل خارجي والتهديد باستخدام القوة . وحق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره بإرادته الحرة ينبغي استعادته واحترامه من الجميع .

إن وفد الصين ، تمسكا منه بالمبادئ التي ذكرتها توا ، وآخذا في الاعتبار الملاحظات الإيضاحية لمشروع القرار المقدم من الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، سيصوت مؤيدا مشروع القرار المعنون "الحالة في كمبوتشيا" .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وفد بليز

مؤيدا مشروع القرار A/43/L.12 "الحالة في كمبوتشيا" . ونحن نفعل هذا في روح التضامن مع شعب كمبوتشيا وللمحافظة على المستوى العالي للمطالبة الدولية المستمرة بسحب كل القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وكذلك لدعم شعب كمبوتشيا في معركته للمحافظة

على استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه وعدم التدخل أو التداخل في شؤون كمبوتشيا الداخلية . بيد أن القلق يساورنا فيما يتعلق ببعض جوانب معينة في مشروع القرار . وتقلقنا بوجه خاص الإضافة إلى الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق ونصها "وعدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المُدانة عالميا" . ولا يمكن لوفدي أن يقبل الربط بين مسألة داخلية وانسحاب قوات أجنبية . والفقرتان اللتان أشرت إليهما آنفا توحيان بهذا الربط . وبالتالي فيجب أن نتحفظ في موقفنا على هذه الصيغة .

ثانيا ، تمسكت فبييت نام دائما بأن الغرض من غزو كمبوتشيا هو إزالة بول بوت والخمير الحمر ومنع عودتهما . ويمكن أن تفسر هذه الإضافة إلى مشروع القرار بأنها تبرير لغزو فبييت نام ، والموافقة على إعادة الغزو في مرحلة لاحقة . ولا يمكن لوفدي أن يقبل هذا التبرير .

ثالثا ، إن ربط "وعدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المُدانة عالميا" يوجي بالتدخل في ما يعتبر مسألة داخلية لكمبوتشيا - وهو تدخل يحظره مشروع القرار هذا . ويعتقد وفدي انه من التناقض أن تطلب في نفس مشروع القرار - في نفس الفقرة - "عدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المُدانة عالميا" وفي نفس الوقت تطلب أن تلتزم كل الدول بعدم التدخل وعدم التداخل في الشؤون الداخلية في كمبوتشيا . بالقيام بالطلب الأول نجور على الطلب الثاني .

وأخيرا إن عبارة "عدم العودة إلى اتباع سياسات وممارسات الماضي القريب المُدانة عالميا" عبارة فضفاضة ، فهي لا تشير إلى سياسة معينة أو ممارسة معينة ، ولا تشير حتى إلى انتهاكات حقوق الانسان ؛ إنها تشير إلى سياسات وممارسات . ونحن لا نسكت عن انتهاكات حقوق الانسان . وفي بليز ينعم المواطنون والأجانب على السواء بحرية بحقوقهم الانسانية . ونحن ندين إبادة الأجناس التي كان يمارسها بول بوت . ولكن من حق الدول أن تمارس شؤونها الداخلية مستقلة ، وهو حق مقدس عند حكومة وشعب بليز . ولا نريد لاية دولة أو منظمة أن تضع سوابق بالنسبة للتداخل أو التدخل في الشؤون الداخلية لاية دولة .

ولهذه الاسباب يتحفظ وفدي في موقفه على العبارة قيد المناقشة . ونحن نعتقد ان هذه مسألة من شأن الشعب الكمبوتشي ان يقررها بنفسه .
وسنواصل تقديم دعمنا المتحمس لشعب كمبوتشيا ولمشروع القرار هذا الذي يسعى إلى تسوية الحالة في كمبوتشيا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة في مشروع

القرار A/43/L.12 .

ونبدأ الآن عملية التصويت .

تقرير اللجنة الخامسة حول الاثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على

مشروع القرار وارد في الوثيقة A/43/766 .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بوتان ، بوليفيا ،
بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ، بورما ،
بوروندي ، الكامبيون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،
إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، غانا ،
اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ،
هندوراس ، أيسلندا ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،
كينيا ، الكويت ،
ليسوتو ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيسرو ،
الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر
سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
تركيا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ،
أوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : أفغانستان ، ألبانيا ، أنغولا ، بلغاريا ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، كوبا ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، إثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، هنغاريا ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، منغوليا ، نيكاراغوا ، بولندا ، الجمهورية العربية السورية ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام .

الممتنعون : الجزائر ، الكونغو ، غيانا ، الهند ، العراق ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، أوغندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، اليمن ، زمبابوي .

اعتمد مشروع القرار A/43/L.12 بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل ١٩ صوتا مع امتناع ١٣

عضوا عن التصويت (القرار ١٩/٤٣) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في تعليق تصويتهم .

السيد إنسالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : خشيّة أن

يُساء تفسير إمتناع وفدي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.12 ، أود أن أوضح أن الامتناع عن التصويت لم يكن بمثابة التعليق على المسائل الموضوعية المطروحة بقدر ما كان علامة تشجيع لجميع الأطراف المعنية مباشرة بالحالة في كمبوتشيا على أن تبذل بنشاط كل الجهود للتوصل الى تسوية سلمية عن طريق التفاوض .

وعلى الرغم من أننا بعيدون عن المنطقة ، وربما لهذا السبب لا نتكّن من الفهم التام للمسائل المعقدة التي تتضمنها هذه المسألة ، فإنه لا يبدو لنا ، في الفترة الأخيرة ، أنه تم على نحو وافي تعزيز احتمالات التسوية عن طريق المفاوضات . ولقد أسفر اجتماع جاكرتا غير الرسمي ، وفقا لجميع التقارير ، عن حوار بناء يمكن أن يُستند اليه ، اذا ما نُفذ على نحو تام ، كأساس للتفاهم فيما بين جميع الأطراف .

ولذلك ، في هذه الظروف ، لا نود أن نفعل ، أو أن نبدو أننا نفعل ، ما يمكن أن يُساء فهمه أو يؤثر بأي طريقة من الطرق في المرحلة الحساسة التي بلغتها فيما يبدو المفاوضات وفقا لذلك ، اختار وفدي أن يمتنع عن التصويت على أمل ، كما قلت ، أن تستغل على نحو تام جميع الابواب الجديدة التي فتحت .

السيد منتصر (الجماهيرية العربية الليبية) : كان وفد بلادي يـصوّت

في الماضي ضد مشروع القرار بشأن الحالة في كمبوتشيا على اعتبار أنه مشروع قرار غير متوازن ولا يؤدي الى الاهداف المرجوة في تحقيق السلام والامن في كمبوتشيا وتقريب المصير للشعب الكمبوتشي . ولكن تصويت وفد بلادي اليوم بالتحفظ على مشروع القرار يرجع لعدة أمور نذكر منها ، أولا ، حصول بعض التعديلات الايجابية التي أدخلت على مشروع القرار السابق ، وثانيا ، نجاح وتطور المبادرات والجهود الاخيرة المبذولة من أجل احلال السلام من قبل دول المنطقة وبخاصة اجتماع جاكرتا غير الرسمي وما تم فيه من نتائج ايجابية للتوصل الى حل لهذه المشكلة ؛ وثالثا ، موقف فييت نام الايجابي بقبولها سحب بقية قواتها من كمبوتشيا مع بداية عام ١٩٩٠ . كل هذه الاسباب جعلت وفد الجماهيرية يتحفظ على هذا القرار .

السيد آدوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كان وفد

الكونغو يُصوت عادة ضد مشروع القرار المعني بهذه المسألة . ولكن وفدي امتنع هذا العام عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.12 المعنون "الحالة في كمبوتشيا" .

ولقد تشجع وفدي بسبب المبادرات التي اتخذتها مؤخرا بلدان جنوب شرقي آسيا بمشاركة الاطراف المعنية مباشرة . اننا نرحب بأن المجتمع الدولي يشاركنا هذا الشعور كما يتضح ، في الواقع ، من تقرير الامين العام للأمم المتحدة الذي يؤكد فيه : "وجود مصلحة لدى جميع الاطراف لنبذ طريق المواجهة المطولة والعقيمة

والسعي الى حل سياسي عن طريق المفاوضات الحقيقية والتسوية المتبادلة" .

(A/43/730 ، الفقرة ٢٣)

ونتيجة لذلك ، يأسف وفدي لان التطورات الجديدة التي لوحظ حدوثها في المنطقة لم تسفر هذا العام عن مشروع قرار بتوافق الآراء كان من الممكن ، في رأي وفدي ، أن يدعونا الى التفاؤل بشأن مستقبل كمبوتشيا .

ولذلك ، فعلى الرغم من أن القرار الذي اتخذتوا يبين بعض الشواغل فيما يتعلق بعملية التسوية السلمية ، فإن وفدي اضطر الى الامتناع عن التصويت . ومازال بلدي ملزما التزاما عميقا ، بانتهاج سياسة الحوار ، وبمبدأ أن التسوية السلمية عن طريق التفاوض في كمبوتشيا يجب أن تعكس مصالح جميع الاطراف المعنية .

السيد محمد (العراق) : لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/43/L.12 الذي اعتمدتوا . وأن هذا الموقف يعكس حرص العراق وتمسكه الشديد بضرورة توصل جميع أطراف النزاع في قضية كمبوتشيا الى حل توافقي لأن مثل هذا الحل التوافقي يجد الفرصة الحقيقية للتطبيق الكامل والفوري ويضمن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الكمبوتشي وقواه الوطنية .

ان العراق اذ يشير بروحية اجتماع جاكرتا غير الرسمي الذي عقد في تموز/يوليه هذا العام ويؤيد استمرار الحوار الجاري حاليا بين الاطراف ذات العلاقة يدعو الى ضرورة تطوير هذا الحوار وفق مبادئ القانون الدولي ومصالح دول المنطقة ومن أجل تحقيق السلام والتقدم فيها .

كما أن من المفيد هنا أن أؤكد بأن العراق ينطلق في موقفه هذا من قضية كمبوتشيا من الموقف البناء لحركة عدم الانحياز الذي تجسد في بيان مؤتمر القمة الثامن للحركة وأخيرا في بيان وزراء خارجية دول الحركة الصادر عن اجتماعهم في نيقوسيا في أيلول/سبتمبر من هذا العام .

السيد ابيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما برحت كوت ديفوار تؤيد طيلة تسع سنوات متتالية مختلف مشاريع القرارات الداعية الى الانسحاب التام للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا واستعادة شعب كمبوتشيا لحقه في تقرير مصيره بنفسه . وقد فعلنا الشيء ذاته هذه السنة في التصويت لصالح مشروع القرار (A/43/L.12) ، الذي ، على الرغم من انه يسعى الى تحقيق نفس أهداف القرارات السابقة ، ادخل عناصر جديدة تتمثل بإمكانية التوصل أخيرا الى تسوية سياسية شاملة لمشكلة كمبوتشيا مما يؤدي بالضرورة لا الى تخفيض حدة التوتر فيما بين دول المنطقة فحسب بل ايضا الى توفير قدر من الاستقرار في شبه جزيرة جنوب شرقي آسيا ، التي عانت كثيرا من الحرب .

ان القرار المتخذ يؤكد من جديد على ضرورة تقيد الدول بمبادئ الميثاق ، ولا سيما احترام الاستقلال الوطني والسلامة الاقليمية لجميع الدول ، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول ، والإحجام عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها . وكل هذه المبادئ انتهكتها دون عقاب فييت نام في حالة كمبوتشيا بالذات .

وفي ضوء هذه المبادئ المكرسة في الميثاق وفي اعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، فاننا نورد الفقرة ٢ من المنطوق ، التي تحدد المبادئ التوجيهية بالنسبة لمستقبل كمبوتشيا المستقلة والمحايدة وغير المنحازة . وفي تلك الفقرة ، يؤيد وفد بلادي بوجه خاص فكرة تشجيع المصالحة الوطنية فيما بين جميع الكمبوتشيين تحت قيادة الامير نورودوم سيهانوك ، الذي يرمز الى شرعية السلطة في كمبوديا .

وباسم نفس مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي ندافع عنه ونطالب به لكمبوتشيا ذات السيادة ، نعتبر ان هذه المصالحة هي أساس أي حل حقيقي وانها ينبغي أن تضم جميع الاطراف الكمبوتشية في اعادة التعمير الوطني وادارة البلاد .
اننا ندين السياسات والممارسات التي اتبعت في الماضي القريب والسياسات والممارسات المتبعة حاليا بسبب الاحتلال الاجنبي لكمبوتشيا . ويرى وفد بلادي أنه

لا يمكن بأية حجة تبرير انتهاك مبدأ عدم التدخل . وتحت قيادة الامير نورودوم سيهانوك ، الذي لم تعد مهاراته وخبرته السياسية بحاجة الى الاثبات ، ستجد مختلف الأطراف في كمبوتشيا ، وقد تعلمت من الخبرة المريرة في الماضي ، في نفسها القوة اللازمة للتغلب على خلافاتها الداخلية وإعادة بناء كمبوتشيا المستقلة والمحايطة وغير المنحازة ، وهذا ما يرغب فيه حاليا شعب كمبوتشيا وجميع الدول المحبة للسلم .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥